

EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/65/9

21 October 2011

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الخامس والستون
بالي، إندونيسيا، 13-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

دراسة نظرية بشأن تقييم الاتفاقات المتعددة السنوات

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

جدول المحتويات

4	موجز تنفيذي
6	استنتاجات الدراسة النظرية
15	أولاً- الغرض من الدراسة النظرية
15	أولاً-1 المنهجية وأخذ العينات ومصادر المعلومات
15	أولاً-2 معلومات أساسية عن الاتفاقات المتعددة السنوات ونظرة عامة عليها
17	ثانياً- الفعالية في تحقيق الأهداف
17	ثانياً-1 تمكين الامتثال لبروتوكول مونتريال
19	ثانياً-2 إتاحة الأموال في حالة وجود حاجة إلى الامتثال
20	ثانياً-3 وضع الحكومات في مركز مسؤولية إدارة برامج الإزالة الوطنية
20	ثالثاً- فعالية التمويل
20	ثالثاً-1 جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات
22	ثالثاً-2 مقارنة استهلاك البداية في الاتفاقات المتعددة السنوات والمادة 7 لنفس السنة
23	ثالثاً-3 تقدير الاتفاقات المتعددة السنوات
24	ثالثاً-4 مدى كفاية التمويل
25	ثالثاً-5 فعالية أنشطة محددة منقذة في إطار الاتفاقات المتعددة السنوات
25	ثالثاً-5-1 تدريب تقنيي التبريد
26	ثالثاً-5-2 خطط الحوافز والإعانات
26	رابعاً- الفعالية المؤسسية
26	رابعاً-1 مشاركة وكالة واحدة مقابل مشاركة عدة وكالات
27	رابعاً-2 وحدات الأوزون الوطنية مقابل وحدات إدارة المشروعات
28	رابعاً-3 الاتفاقات المتعددة السنوات وأدوات السياسة الحكومية
28	رابعاً-3-1 التراخيص والحصص والحوافز المالية وتدابير إنفاذ السياسة العامة
28	رابعاً-3-2 تدابير تنظيم الاستيراد
30	خامساً- التأخيرات في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات: الأسباب والآثار
32	سادساً- التنسيق بين مختلف الأطراف
33	سابعاً- جمع البيانات ورصدها
33	سابعاً-1 الإجراءات التنظيمية لجمع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون والإبلاغ عنها
33	سابعاً-2 رصد البيانات والإبلاغ عنها وجودتها
35	ثامناً- المسائل المتعلقة بالاتصال والتوعية

المرفقات:

الاختصاصات	الأول
بلدان المادة 5 في حالة عدم امتثال	الثاني
مقررات اللجنة التنفيذية ذات الصلة	الثالث
بلدان المادة 5 التي أبلغت عن بيانات في غضون 6 و9 أشهر	الرابع
التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية من الاتفاقات المتعددة السنوات	الخامس
مقارنة استهلاك الوارد في الاتفاقات المتعددة السنوات في سنة البداية وبيانات المادة 7 لنفس السنة	السادس
مقارنة الإزالة المخططة (أقصى استهلاك مسموح به في الاتفاقات المتعددة السنوات) والإزالة التي تحققت (بيانات المادة 7)	السابع
الحالة المالية للاتفاقات المتعددة السنوات في العينة	الثامن
التدريب وإصدار التراخيص وإنفاذ الرقابة على الواردات وعملية الاسترداد وإعادة التدوير	التاسع
مشاركة الوكالات والتأخيرات في التنفيذ	العاشر
تواريخ دخول نظم إصدار التراخيص والحصص والتشريع الذي يحظر استيراد معدات التبريد المستخدمة القائمة على المواد الكلوروفلوروكربونية	الحادي عشر
أسعار المواد الكلوروفلوروكربونية وبدائلها (دولار أمريكي/كغ)	الثاني عشر
أمثلة على الوضع المؤسسي في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات	الثالث عشر
قائمة البلدان التي يتعين زيارتها أثناء المرحلة الثانية من التقييم	الرابع عشر
مسائل يتعين بحثها أثناء المرحلة الثانية من التقييم	الخامس عشر

موجز تنفيذي

1- تمثل هذه الدراسة النظرية المرحلة الأولى من تقييم فعالية ونتائج تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات. والغرض منها هو تجميع وتحليل البيانات من مختلف المصادر والتمهيد للمرحلة الثانية من التقييم، التي ستشتمل على جمع البيانات وتحليلها على مستوى الميدان. وبحثت الدراسة وثائق من عينة قوامها 36 اتفاقاً من الاتفاقات المتعددة السنوات في 32 بلداً. وفي بعض الحالات، لم تكن هناك بيانات متاحة من جميع البلدان في العينة، ولذلك استخدم الاستشاريون عينة أصغر من البلدان. وفي حين تشير الاستنتاجات والتوصيات إلى مسائل يتعين مواصلة دراستها، فإن الدراسة تتناول أيضاً الدروس المستفادة والممارسات الجيدة لتنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وستؤخذ التعليقات الواردة بين وقت صدور هذه الوثيقة وميعاد انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية في الحسبان عند إعداد دراسات الحالة والتقييمات النهائية.

نتائج الدراسة

2- ترد أدناه بعض نتائج الدراسة النظرية:

- هدف الامتثال الأول، وهو تجميد استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون، يمثل تحدياً أكبر من الأهداف اللاحقة. ويمكن أن يكون السبب في ذلك أن البلدان غير مستعدة جيداً للوفاء بالتزامات الامتثال الأولية.
- يعتبر نموذج تقييم الامتثال الذي تنفذه أمانة الصندوق المتعدد الأطراف آلية إنذار مبكر جيدة وأداة تكميلية لتخطيط الموارد. وقد عمل الشرط الجزائي كرادع للأداء غير المقبول. ويمكن أن يشير ذلك، في أربع من حالات عدم الامتثال، إلى تعاون غير ملائم بين وحدات الأوزون الوطنية والشركات المنتجة للمواد الكلوروفلوروكربونية في هذه البلدان.
- في حين أن تمويل الاتفاقات متعددة السنوات عموماً يعتبر مناسباً، فإن التقييم الأكثر دقة لاستهلاك المواد المستنفدة للأوزون في السنة الأولى من الاتفاق يعتبر مهماً؛ ومن شأن ذلك أن يساعد في تحديد الميزانية اللازمة للاتفاقات المتعددة السنوات وتوزيع موارد الصندوق المتعدد الأطراف بقدر أكبر من المساواة بين بلدان المادة 5.
- ساعد إنشاء وحدات الأوزون الوطنية ووحدات إدارة المشروعات في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات. وأدى الالتزام بتمويل وحدات الأوزون الوطنية إلى أن تتم إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية في عام 2010 إلى استدامة نتائج الإزالة حتى في حالة انتهاء عمل وحدات إدارة المشروعات. وينبغي النظر في نفس الترتيب في حالة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، مع الأخذ في الحسبان الجدول الزمني الأطول للتنفيذ.
- هناك اختلافات كبيرة في تشريع الإبلاغ بين البرامج القطرية وتقارير التحقيق. وهناك حاجة إلى المزيد من المعلومات حول فعالية اللوائح التي تحظر الاستيراد وبيع كميات سائبة من المواد المراقبة؛ وأثرها على خفض الاستهلاك؛ وما هي تدابير الإنفاذ الإضافية المطلوبة لضمان تنفيذها.
- كان لاعتماد لوائح تحظر واردات ومبيعات معدات التبريد المستخدمة في عدد من بلدان المادة 5 أثر إيجابي على تحقيق أهداف إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية. وينبغي النظر في إدخال تشريع مماثل في وقت مبكر لمعدات غازات التبريد القائمة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عند إعداد استراتيجيات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

- كان السبب الرئيسي في الطلبات المتأخرة هو بطء معدل صرف الشرائح القائمة. وعلى الرغم من ذلك، أشارت الوكالات إلى أن هذه التأخيرات لم يكن لها أثر سلبي على الامتثال لأن البلدان كان لديها نظام يعمل لإصدار التراخيص يكفل الامتثال.
- يمكن أن تكون الإجراءات الداخلية للوكالات المنفذة ومتطلباتها في حالة بعض الترتيبات المؤسسية معقدة جدا بالنسبة للبلدان المتلقية، مما يؤدي إلى تأخيرات طويلة. وينبغي أن تأخذ الوكالات المنفذة ذلك في الحسبان عند تناول إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في بلدان المادة 5.
- لا توفر تقارير التنفيذ السنوية التي تقدمها الوكالات المنفذة معلومات دقيقة في جميع الحالات. وقد أعدت الأمانة نظاما للإبلاغ عن الاتفاقات المتعددة السنوات على الإنترنت لم يعمل بشكل كامل حتى الآن. وينبغي أن يبحث فريق التقييم هذه المشاكل ويقترح إجراءات علاجية مثل الدورات التدريبية أثناء اجتماعات الشبكات أو الأحداث الدولية الأخرى.
- يمكن أن تكون ترتيبات الرصد والإبلاغ معقدة ومكلفة في بعض البلدان ذات مستوى الاستهلاك المرتفع بسبب عدد الجهات الفاعلة المشتركة في العملية ويمكن أن يبحث فريق التقييم كيفية ترشيد هذه النظم.

مسائل يتعين بحثها في المرحلة الثانية من التقييم

- 3- تتألف المرحلة الثانية من التقييم من عشر دراسات حالة. وستدرج المعلومات المجمعة أثناء الزيارات الميدانية ونتائج الدراسة النظرية في تقرير تجميعي لتتظر فيه اللجنة التنفيذية.
- 4- وسيُضطلع خلال المرحلة الثانية من التقييم بتحقيق أكثر تفصيلا في الميدان وسترکز المسائل الرئيسية لهذه المرحلة الثانية على تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات وعلى استدامة نتائج هذه الاتفاقات فيما يتعلق بتنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حددت الدراسة النظرية مسائل محددة سيتم تناولها أثناء الزيارات الميدانية. وفيما يلي بعض من هذه المسائل:

- (أ) التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والدولية؛
- (ب) الأسباب التي أدت إلى اختلافات بين الاستهلاك الفعلي والمقدر من المواد المستنفدة للأوزون في سنة البداية في بعض بلدان المادة 5؛
- (ج) توافر التقنيين المدربين والمهارات في بلدان المادة 5 الذين يمكن أن يسهموا في تحقيق أهداف خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛
- (د) فعالية خطط الحوافز كآليات محتملة لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة هذه المواد؛
- (هـ) المسائل المتعلقة بالتنفيذ وعمل نظم إصدار التراخيص والتصاريح؛
- (و) التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الأخرى، فضلا عن نظم الإنفاذ والردع القائمة؛
- (ز) المسائل المتعلقة بالإجراءات التنظيمية لجميع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون؛
- (ح) استراتيجيات الاتصال والتوعية التي يمكن أن تيسر إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الوقت المناسب في البلدان المعنية.

الإجراء المنتظر من اللجنة التنفيذية

6- قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في الدراسة النظرية بشأن تقييم الاتفاقات المتعددة السنوات، حسبما ترد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/65/9 بما في ذلك المسائل التي يتعين تناولها في المرحلة الثانية من التقييم.

استنتاجات الدراسة النظرية

7- بالنظر إلى طول هذه الوثيقة ولتيسير قراءتها، تعرض الاستنتاجات الرئيسية أدناه. وترد بعد الاستنتاجات الوثيقة الرئيسية بالتحليل التفصيلي. ويرد ترقيم الفصول في قسم الاستنتاجات بنفس ترتيبها في الوثيقة الرئيسية لتيسير الرجوع إليها فيما بعد إذا تطلب الأمر.

ثانيا- الفعالية في تحقيق الأهداف

ثانيا-1 تمكين الامتثال لبروتوكول مونتريال

الاستنتاج

8- تعتبر الاتفاقات المتعددة السنوات فعالة في مساعدة بلدان المادة 5 على خفض استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون وفقا للجدول الزمني للمراقبة لبروتوكول مونتريال. ويبدو أن التجارب تشير إلى أن هدف الامتثال الأول، الذي عادة ما يكون تجميد الاستهلاك والإنتاج من المواد المستنفدة للأوزون، يمثل تحديا أكبر للبلدان عن أهداف الامتثال اللاحقة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم استعداد البلدان بشكل مناسب لمواجهة التزامات الامتثال الأولية الخاصة بها.

الآثار فيما يتعلق بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

9- في حين استفادت البلدان في حالة إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية من فترة من الزمن تبلغ نحو عقد لتنفيذ التزامات التجميد، فقد خصص وقت أقل بكثير لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ومن الناحية الأخرى، ستستفيد البلدان من الخبرة المكتسبة في إدارة عملية إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية.

10- ولذلك ينبغي أن يضمن أصحاب المصلحة أن تكون البلدان مستعدة لتنفيذ خط الأساس للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في عام 2013. وينبغي أن يكون هناك رصد معزز قبل عام 2013 للتدابير القانونية السارية، فضلا عن الجدول الزمني لإعداد مشروعات وبرامج الإزالة وتنفيذها.

ثانيا-2 إتاحة الأموال في حالة وجود حاجة إلى الامتثال

الاستنتاجات

11- كانت البرمجة المدفوعة بالامتثال والمنفذة في إطار عملية الاتفاقات المتعددة السنوات أداة فعالة في إتاحة التمويل لتلبية الاحتياجات لتحقيق الامتثال. ويعتبر نموذج تقييم الامتثال الذي تنفذه أمانة الصندوق المتعدد الأطراف آلية إنذار مبكر جيدة وأداة تكميلية لتخطيط الموارد.

12- ومن بين 160 اتفاقا متعدد السنوات، لم تسجل إلا أربع حالات عدم امتثال فيما يتعلق بالاستهلاك المسموح به وإثنان من هذه الحالات في بلدان منتجة للمواد المستنفدة للأوزون وهما الهند وجمهورية فنزويلا البوليفارية اللذان حدد فيهما الاستهلاك الوطني مع مراعاة الصادرات من المواد الكلوروفلوروكربونية المخزنة. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت بنغلاديش استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية المسموح به والمنصوص عليه في الاتفاق المرفق بالخطة

الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في عامي 2007 و2008. والسبب في ذلك يعزى إلى حد كبير إلى استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية المرتبط بتصنيع أجهزة الاستنشاق المزودة بمقاييس للجرعات، التي لم يوافق بشأنها على مشروع إزالة إلا في الاجتماع الثاني والخمسين في عام 2007. وفي عامي 2004 و2005 أبلغت حكومة كينيا عن استهلاك يتجاوز المستوى المسموح به بموجب الاتفاق. ولعبت أنشطة التحقق في هذه البلدان الأربعة دورا رئيسيا في تحديد عدم الامتثال.

13- ويبدو أن الشرط الجزائي عمل جيدا كرادع ضد الأداء غير المرض حسبا كان متوقعا. غير أن تطبيق هذا البند تم تناوله بحساسية من قبل اللجنة التنفيذية مع التشديد على تشجيع التقدم لا العقوبة.

14- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون عدم الامتثال مؤشرا عن عدم التعاون بشكل ملائم بين وحدات الأوزون الوطنية والشركات المنتجة للمواد الكلوروفلوروكربونية في هذه البلدان. وقد يرغب فريق التقييم في مواصلة بحث هذا الافتراض.

الآثار فيما يتعلق بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

15- يشير الوقت الأقصر نسبيا للإعداد والطابع الأكثر صعوبة لتجميد استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وإنتاجه إلى أهمية وجود نظام فعال لرصد الامتثال والتحذير المبكر وآلية لتخطيط الموارد. وربما تكون هناك حاجة إلى استعراض المؤشرات المستخدمة في نموذج تقييم الامتثال بحيث يمكن أن يعمل الإنذار المبكر بقدر أكبر من الدقة.

ثالثا- فعالية التمويل

ثالثا-2 مقارنة استهلاك البداية في الاتفاقات المتعددة السنوات والمادة 7 لنفس السنة

الاستنتاجات

16- يمكن أن يكون عدد من العوامل أسهم في الاختلاف بين بيانات نقطة البداية. وعادة ما تحسب نقطة البداية عن طريق استكمال بيانات المادة 7 باستخدام بيانات السنوات القليلة التي تسبق إعداد الاتفاقات المتعددة السنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك تأخير بين وقت المسح والاتفاقات المتعددة السنوات وأول سنة من الاتفاق المتعدد السنوات ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون أول سنة من الاتفاق بعيدة بعدد من السنوات عن السنوات المستخدمة لحساب نقطة البداية بطريقة الاستكمال.

17- كما يمكن أن يرجع الاختلاف في البيانات إلى صعوبة جمع البيانات في قطاع خدمة التبريد، بالنظر إلى عدد حلقات العمل مختلفة الأحجام المشمولة والمستوى الذي لا يمكن التنبؤ به لاستهلاك المواد المستنفدة للأوزون من قبل هذه الصناعات الصغيرة.

18- وعلى الرغم من جميع هذه العوامل التي تؤدي إلى زيادة التعقيد، فإن مستوى التباين، الذي يزيد عن 20 في المائة، لا يزال مسألة تستحق الاهتمام. ويمكن أن تؤدي المبالغة في تقدير نقطة البداية إلى تضخيم تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات.

19- ويستند حساب جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات إلى تقدير الإزالة المستهدفة من المواد المستنفدة للأوزون التي كانت مختلفة عن الاستهلاك الفعلي بموجب المادة 7 في سنة البداية. ولذلك، يمكن أن تكون جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات غير دقيقة في بعض الحالات طالما لم تخفض لمراعاة هدف الإزالة المضخم الوارد في الاتفاق في بعض البلدان.

الآثار فيما يتعلق بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

20- تدعو الزيادة المشار إليها في الاستهلاك المتعلقة بالسنة الأولى من الاتفاقات المتعددة السنوات إلى إجراء تقييم للاستهلاك المتوقع من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بعناية أكبر في حالة اتفاقات خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

ثالثا-3 تقدير أثر الاتفاقات المتعددة السنوات

الاستنتاجات

21- يبدو أن هناك اختلافا كبيرا في حساب الأثر المستهدف للاتفاقات المتعددة السنوات مقارنة ببيانات المادة 7. ويظهر ذلك في مستوى نقطة البداية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في الاتفاقات المتعددة السنوات مقابل استهلاك المواد المستنفدة للأوزون المبلغ عنه بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال في السنة الأولى من الاتفاق المتعدد السنوات وأيضا في مستوى الإزالة التراكمي المبلغ عنه في الاتفاقات المتعددة السنوات مقابل الاستهلاك التراكمي المبلغ عنه بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال.

22- وربما يكون من المفيد مواصلة دراسة المسألة لإبراز أسباب مثل هذا الاختلاف ثم إدخال تغييرات يمكن أن تخفض هذا الاختلاف. ويمكن أن يبحث فريق التقييم أسباب هذا الاختلاف في البلدان ذات أكبر اختلاف في البيانات (الأرجنتين والبرازيل والهند وإندونيسيا).

ثالثا-4 مدى كفاية التمويل

الاستنتاجات

23- يعتبر تمويل الاتفاقات المتعددة السنوات كافيا بصفة عامة. ويمكن أن يكون توحيد شكل استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية (قطاع خدمة التبريد) وتوافر تكنولوجيات بديلة والمعرفة بأسعارها قد أسهم في ميزنة أكثر دقة للاتفاقات المتعددة السنوات. غير أن التقييم الأكثر دقة لاستهلاك المواد المستنفدة للأوزون في السنة الأولى من الاتفاق المتعدد السنوات يعد مهما لتحديد الميزانيات المطلوبة للاتفاقات وتحقيق مساواة أفضل في تخصيص موارد الصندوق المتعدد الأطراف بين جميع بلدان المادة 5 المشاركة. ويمكن أن ينظر فريق التقييم في إدراج بحث عن الأسباب التي تؤدي إلى اختلافات بين الاستهلاك الفعلي والتقديري للمواد المستنفدة للأوزون في سنة البداية في بعض بلدان المادة 5.

الآثار فيما يتعلق بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

24- يمكن ألا يكون الشرطان اللذان سمحا بإجراء ميزنة دقيقة للاتفاقات المتعددة السنوات المتعلقة بالمواد الكلوروفلوروكربونية متوافرين في تمويل الاتفاقات المتعددة السنوات المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ويعزى ذلك إلى وجود اختلاف إلى حد ما من بلد إلى بلد في شكل الاستهلاك في بداية تمويل إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيا البديلة لا تزال في مرحلة التطوير لعدد من التطبيقات، في حين تخضع غيرها لعملية من أجل تحقيق أمثل استخدام لها لمواصلة تخفيض التكاليف. ويمكن أن يؤدي هذان الشرطان إلى صعوبة توحيد التكاليف وتحقيق الدقة في الميزنة.

25- ويتم إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حاليا على مراحل. وتغطي المرحلة الأولى المدة حتى عام 2015 وتهدف إلى مساعدة البلدان في تنفيذ التجميد وخفض نسبته 10 في المائة. وفي بعض البلدان ذات الاستهلاك المنخفض، تمتد المرحلة الأولى حتى عام 2020، نظرا لحجم الاستهلاك المحدود والأثر على تخطيط الموارد. ويمكن أن توفر هذه المرحلة الممولة الوقت اللازم لمواصلة تطوير تكنولوجيات بديلة وتحقيق أمثل التكاليف وتراكم المعرفة بشأن التكاليف من خلال الممارسة.

26- وأدرجت أحكام في الاتفاق المتعلق بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تتطلب "إعادة أي أموال متبقية إلى الصندوق المتعدد الأطراف عقب إغلاق الشريحة الأخيرة من الخطة" (الفقرة 7 من الاتفاق). ويهدف ذلك إلى إدارة العوامل غير المعلومة المرتبطة بتمويل إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في المرحلة الحالية. غير أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة عبء المصروفات لرصد شرائح الاتفاقات المتعددة السنوات. وعلى سبيل المثال، قد يتطلب ذلك جمع بيانات بشأن فرادى المشروعات لمعرفة التكنولوجيا المخططة والفعالية المطبقة والتكاليف المتكبدة. وبما أن بعض التكنولوجيات البديلة تمر بدورة تطوير، فقد تكون خطط إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية على الجانب الأعلى من دورة التكاليف مما يؤدي إلى عجز في الميزانيات ويمكن أن تكون هناك حاجة إلى مواصلة النظر في المسائل المرتبطة بأوجه عدم اليقين في تمويل الاتفاقات المتعددة السنوات المرتبطة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

27- وعلى الأمانة أن تلاحظ الاستهلاك المزعوم من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في سنة البداية عند استعراض مقترحات خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، من أجل ضمان المساواة في تخصيص موارد الصندوق المتعدد الأطراف.

ثالثاً-5 فعالية أنشطة محددة منقذة في إطار الاتفاقات المتعددة السنوات

ثالثاً-5-1 تدريب تقنيي التبريد

الاستنتاجات

28- أدرجت برامج تدريب على أفضل الممارسات، بما في ذلك مناولة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وغازات التبريد البديلة، في معظم خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الموافق عليها. ومن الضروري فهم كيف يمكن استخدام الإنجازات التي تتحقق من تنفيذ برامج التدريب المتعلقة بالاتفاقات المتعددة السنوات في خفض انبعاثات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ويمكن أن يبحث فريق التقييم كيف يمكن أن يسهم توافر التقنيين المدربين والمهارات في بلدان المادة 5 في تحقيق أهداف خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

ثالثاً-5-2 خطط الحوافز والإعانات

الاستنتاجات

29- لا تزال عمليات إعادة تهيئة واستبدال معدات المستخدمين النهائيين التي تستعمل خطط حوافز جارية في بعض البلدان. وقد أسهمت المشروعات المنجزة في تحقيق أهداف إزالة المواد المستنفدة للأوزون، وأطالت العمر الافتراضي لمعدات التبريد وساعدت على التكيف مع العجز في الإمدادات من الكلوروفلوروكربون-12. غير أن تطبيق الهيدروكلوروفلوروكربون-22 والمخاليط الثلاثية التي تحتوي على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في برامج إعادة التهيئة لا يكمن استدامته بموجب اللوائح الجديدة المتعلقة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ولذلك ينبغي أن يجري التقييم القادم تقديراً لفعالية خطط الحوافز بوصفها آلية محتملة لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة هذه المواد.

رابعاً- الفعالية المؤسسية

رابعاً-1 مشاركة وكالة واحدة مقابل مشاركة عدة وكالات

الاستنتاجات

30- لا يبدو أن عدد الوكالات المشاركة يؤثر تأثيراً كبيراً على سلاسة تنفيذ المشروعات. غير أن وجود أكثر من وكالة يؤدي إلى تعقيد إضافي في عملية إدارة الاتفاقات المتعددة السنوات.

الآثار فيما يتعلق بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

31- أضيفت فقرة 10 جديدة في الاتفاقات المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للتشديد على الحاجة إلى التنسيق بين الوكالة الرئيسية والوكالات المتعاونة. وتشتمل مسؤولية الوكالة الرئيسية على "ضرورة التنسيق مع الوكالة المنفذة المتعاونة لضمان التوقيت والتتابع الملائمين للأنشطة في التنفيذ". (الاتفاق بين جمهورية ملديف واللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لإزالة استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية). وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين وجود فهم رسمي بين الوكالة الرئيسية والوكالات المتعاونة لغرض التنسيق: "دخلت الوكالة الرئيسية في اتفاق رسمي مع الوكالات المتعاونة فيما يتعلق بالتخطيط والإبلاغ والمسؤوليات بموجب هذا الاتفاق لتيسير تنفيذ منسق للخطة، بما في ذلك اجتماعات التنسيق الدورية" (نفس الاتفاق المشار إليه أعلاه).

رابعاً-2 وحدات الأوزون الوطنية مقابل وحدات إدارة المشروعات

الاستنتاجات

32- ساعد إنشاء وحدات الأوزون الوطنية ووحدات إدارة المشروعات على تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات. ومن شأن الالتزام بمواصلة التمويل إلى أن يتم الإزالة الكاملة للمواد الكلوروفلوروكربونية أن يضمن الدعم المؤسسي للمحافظة على نتائج الإزالة حتى في حالة البلدان التي تنتهي من الإزالة مبكراً وتعلق فيها وحدة إدارة المشروعات.

الآثار فيما يتعلق بإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

33- استمرت عملية التتبع المزدوج لتمويل وحدات الأوزون الوطنية وبناء القدرات كجزء من الاتفاقات المتعددة السنوات في المرحلة الحالية من تمويل إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ويعتبر استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 متفاوتاً، حيث يتركز معظمه في عدد صغير من البلدان. ونتيجة لذلك، فإن احتمال الانجاز المبكر لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية مرتفع في عدد كبير من البلدان ذات الاستهلاك المنخفض. وفي حالة المواد الكلوروفلوروكربونية، كان الالتزام بتمديد تمويل وحدات الأوزون الوطنية حافزاً للبلدان كي تتحرك أسرع وكفل استدامة الإزالة. ولا يوجد هذا الالتزام حالياً فيما يتعلق بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وسيكون من الصعب وضعه نظراً لطول الجدول الزمني للامتثال البالغ 20 إلى 30 سنة.

34- غير أن وحدات الأوزون الوطنية تلعب دوراً مهماً في تحقيق إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لأنها تساعد في إنفاذ التشريع لتنفيذ بروتوكول مونتريال والامتثال لالتزامات الإبلاغ. وشدد على ذلك في تقييم إدارة خطط الإزالة الوطنية ورصدها والتحقق منها في غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض (UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/12) "وهناك جانب آخر من النتائج المستدامة وهو ما سيحدث لوحدات الأوزون الوطنية بعد عام 2010، عندما تنتهي المساعدة لمشروعات التعزيز المؤسسي أو تتخفف..... وتكون وحدات الأوزون الوطنية مكونة رئيسية في بلدان المادة 5 من حيث قاعدة بيانات أصولها ومركز الخبرة بشأن قضايا البيئة الجوية".

35- ولمراعاة الجدول الزمني الأطول للامتثال المتعلق بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية فضلا عن الحاجة إلى مواصلة تعزيز الإحساس بملكية الحكومات لمصلحة الاستدامة، ينبغي أن يبحث التقييم التابع الحالي المزود المسار لبناء القدرات في إطار مشروعات التعزيز المؤسسي وكجزء من الاتفاقات المتعددة السنوات؛ وأثاره على تشجيع الإزالة المبكرة؛ واستدامة نتائج بروتوكول مونتريال حتى إكمال إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وما بعد ذلك.

رابعاً-3 الاتفاقات المتعددة السنوات وأدوات السياسة الحكومية

رابعاً-3-1 التراخيص والحصص والحوافز المالية وتدابير إنفاذ السياسة العامة

الاستنتاجات

36- هناك اختلاف كبير بين تقارير البرامج القطرية وتقارير التحقق في التشريع المتعلق بالإبلاغ وعلى فريق التقييم أن يواصل بحث هذه المسألة.

37- واعتمدت معظم البلدان في العينة التشريع الذي ينظم واردات المواد المستنفدة للأوزون قبل الموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات والتصديق على بروتوكول مونتريال. وحفز التصديق على بروتوكول مونتريال اعتماد تشريع يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون في تسعة بلدان في العينة. وبلغت مدة وضع نظم التراخيص والتصاريح في هذه البلدان 3.5 سنة في المتوسط. ولم يقل 12 بلداً من بلدان المادة 5 حتى الآن تعديل مونتريال. وينبغي مواصلة الجهود لتشجيع هذه البلدان على الانضمام إلى تعديلات مونتريال كجزء من تحضير خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وتنفيذها.

38- وقد وضعت نظم التراخيص والتصاريح في غضون سنتين إلى 5 سنوات من التوقيع على الاتفاقات المتعددة السنوات في جزر البهاما والبوسنة والهرسك وكينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وينبغي أن يواصل فريق التقييم بحث الأسباب التي أعاققت هذه البلدان من وضع نظم تراخيص وتصاريح في مرحلة مبكرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يبحث التقييم مدى فعالية لوائح حظر الواردات من المواد المراقبة وبيعها سائبة؛ وكيف ساعدت في خفض استهلاك هذه المواد؛ وتدابير الإنفاذ الإضافية المطلوبة لضمان تنفيذ هذه اللوائح.

رابعاً-3-2 تدابير تنظيم الاستيراد

(أ) متوسط أسعار المواد الكلوروفلوروكربونية وبدائلها

الاستنتاجات

39- نفذت عمليات اعتماد التدابير التي تنظم الواردات والصادرات والمبيعات من المواد المستنفدة للأوزون بنجاح في معظم البلدان التي جرى استعراضها. وبالإضافة إلى ذلك، نتج عن اللوائح انخفاض توافر المواد المراقبة وبالتالي ارتفاع أسعارها مما شجع على التحول إلى البدائل. وينبغي أن يبحث فريق التقييم مدى قدرة التدابير التي تضعها الحكومة على تغيير العلاقات بين الأسعار والتي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الفرق بين أسعار الكلوروفلوروكربون-12 والهيدروكلوروفلوروكربون-134 أو انخفاض الطلب على المواد الكلوروفلوروكربونية.

(ب) التدابير التي تنظم واردات ومبيعات المعدات التي تحتوي على مواد مستنفدة للأوزون

الاستنتاجات

40- كان لاعتماد لوائح تحظر الواردات والمبيعات من معدات التبريد في عدد من بلدان المادة 5 أثر إيجابي على تحقيق أهداف إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية في قطاع خدمة التبريد في هذه البلدان. وسيكون لإدخال تشريع

يحظر الواردات والمبيعات من معدات التبريد المستخدمة التي تحتوي على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في مرحلة مبكرة أثر مماثل، ولذلك يجب اعتباره كهدف في إعداد استراتيجيات إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وينبغي أن يأخذ في الحسبان نضوج الأسواق المحلية فيما يتعلق بمعدات التبريد التي تعمل بغازات تبريد بديلة. وينبغي أن يفحص تقييم الاتفاقات المتعددة السنوات التجارب المتعلقة بالاعتماد المبكر لمثل هذه اللوائح (مثل تايلند – 1997؛ كرواتيا – 1999؛ البرازيل – 2000) فضلا عن أسباب عدم اعتمادها حتى الآن في الأرجنتين وكوستاريكا والمكسيك وباكستان.

(ج) إنفاذ اللوائح الحكومية

الاستنتاجات

41- ويعترف بالتجارة غير المشروعة بوصفها مشكلة خطيرة تعوق تحقيق أهداف إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية. وبالنظر إلى الجدول الزمني الأكثر صرامة لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لبروتوكول مونتريال، من المعقول توقع استمرار مشاكل مماثلة في بلدان المادة 5. ولذلك، يعتبر إدخال تدابير الإنفاذ في مرحلة مبكرة حاسما لضمان التشغيل السليم لنظم إصدار التراخيص والحصص للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ومن شأن تحسين الإبلاغ عن عدد المتدربين ونسبتهم المئوية فضلا عن تشغيل أدوات الكشف عن المواد المستنفدة للأوزون ومواصفاتها أن يساعد على تحديد نوع المساعدة المطلوبة في هذا المجال ونطاقها. وقد ترغب الأمانة في التماس هذه البيانات من البلدان.

42- وينبغي أن يبحث تقييم الاتفاقات المتعددة السنوات التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الأخرى فضلا عن نظم الإنفاذ والردع القائمة.

خامسا- التأخيرات في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات: الأسباب والآثار

الاستنتاجات

43- كان بند جدول الأعمال المتعلق بالتأخيرات في الشرائح السنوية مفيدا جدا لرصد تقديم طلبات تمويل الشرائح والتغلب على الصعوبات في الوفاء بالمواعيد النهائية. وتعتبر نسبة 56.8 في المائة من الشرائح المؤجلة نسبة مرتفعة. ونتجت معظم الشرائح المؤجلة عن التأخير في إجراءات وأوجه عيوب في الإدارة من الوكالات المنفذة. والسبب الأساسي في التأخير في تقديم الطلبات هو بطء صرف الشرائح القائمة. وأثناء إعداد التقرير المرحلي المجمع، سألت الأمانة الوكالات المنفذة إذا كان بطء الصرف أو التنفيذ سيؤثر على قدرة البلد على الامتثال للإزالة. وفي جميع الحالات تقريبا، أشارت الوكالات إلى أن هذه التأخيرات لن يكون لها أثر سلبي على الامتثال. والسبب هو أن البلد المعني كان لديه نظام عامل لإصدار التراخيص ينبغي أن يضمن الامتثال وأنه أزال الاستهلاك بالفعل ولم يكن لديه واردات لمدة تزيد عن العام¹ وهناك 13 شريحة متأخرة متبقية لم تصرف لتنفيذ خطط إزالة وطنية وخطط إدارة إزالة نهائية للمواد الكلوروفلوروكربونية ولكنها أدمجت في خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تؤكد استنتاج الوكالات المنفذة.

سادسا- التنسيق بين مختلف الأطراف

الاستنتاجات

44- يمكن أن تكون الإجراءات الداخلية للوكالات المنفذة فضلا عن المتطلبات بشأن بعض الترتيبات المؤسسية معقدة جدا بالنسبة للبلدان المتلقية ويمكن أن تتسبب في تأخيرات. وينبغي أن تختار الوكالات المنفذة بدقة أكبر عند صياغة مثل هذه المتطلبات لمعالجة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في بلدان المادة 5.

¹ UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/10

45- ويمكن أن تكون عقود العمل المبرمة بين الوكالات المنفذة والمؤسسات في بلدان المادة 5 مفيدة جدا في تحضير خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وتنفيذها. وينبغي تشجيع استمرار مشاركة نفس الوكالات المنفذة مع مراعاة الدروس المستفادة.

46- وقد تتطلب التأخيرات في التوقيع على اتفاقات المنح ووثائق المشروعات من قبل حكومات المادة 5 إجراء تصحيحات في برامج التنفيذ وتعديلات في الأموال المخصصة لوحدات تنفيذ ورصد المشروعات.

47- ولا يعكس التذييل 6-باء: "دور الوكالات المنفذة المتعاونة" توزيع المسؤوليات بين الوكالات المتعاونة بشكل كامل. ويمكن أن يناقش فريق التقييم وسائل لتحسين هذا الوضع مع الوكالات المنفذة.

48- ولم يدرج اليونيب معلومات عن الدور الداعم لبرنامج المساعدة على الامتثال في وثائقه بشأن التخطيط والإبلاغ ومنع ذلك الوكالات المشاركة من مراعاة مساعدة برنامج المساعدة على الامتثال في أنشطة الإزالة الخاصة بها.

سابعاً- جمع البيانات ورصدها

سابعاً-1 الإجراءات التنظيمية لجمع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون والإبلاغ عنها

الاستنتاجات

49- على تقييم الاتفاقات المتعددة السنوات أن تبحث أسباب عدم وجود إجراءات تنظيمية لجمع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون والإبلاغ عنها في المكسيك وإندونيسيا والحصول على معلومات مؤكدة من إكوادور وبوركينا فاسو. ومن الضروري تحديد ما إذا كانت الإجراءات التنظيمية المتعلقة بجمع البيانات والإبلاغ عنها تقوم برصد عمل نظام إصدار التراخيص، بما في ذلك في حالة حدوث مخالفات ومصادرات وجزاءات والكميات المستوردة من البضائع والكمية المصادرة منها.

سابعاً-2 رصد البيانات والإبلاغ عنها وجودتها

الاستنتاجات

50- لا توفر تقارير التنفيذ السنوية التي تقدمها الوكالات المنفذة معلومات كاملة ودقيقة في جميع الحالات. وأعدت الأمانة نظاماً للإبلاغ عن الاتفاقات المتعددة السنوات على الإنترنت لم يعمل بشكل كامل حتى الآن. وينبغي أن يبحث فريق التقييم هذه المشاكل ويقترح إجراءات علاجية من الدورات التدريبية أثناء اجتماعات الشبكات أو الأحداث الدولية الأخرى.

51- ويمكن أن تكون ترتيبات الرصد والإبلاغ معقدة ومكلفة في بعض البلدان ذات مستوى الاستهلاك المرتفع بسبب عدد الجهات الفاعلة المشتركة في العملية ويمكن أن يبحث فريق التقييم كيفية ترشيد هذه النظم.

52- ويعتبر تقرير التحقق مفيداً ولكنه يتطلب المزيد من التحسين مثل الإدخال الموحد للبيانات للتأكد من بيانات استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.

53- وشددت اللجنة التنفيذية الصيغة المستخدمة فيما يتعلق بتقديم التقارير المرحلية في الاتفاقات المتعددة السنوات المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ومن أجل الحصول على التمويل، على البلد أن يحقق قدر كبير من التنفيذ وينبغي أن يزيد معدل الصرف في الشريحة السابقة عن 20 في المائة. وعلى التحقق أن يتأكد من استيفاء هذا الحكم. واستطاعت عدة بلدان أن تبين أنه يمكن التحقق من التقدم في تنفيذ الأنشطة بتكاليف متواضعة. ويمكن أن يناقش فريق التقييم هذه المسألة مع الوكالات المنفذة والبلدان.

ثامنا- المسائل المتعلقة بالاتصال والتوعية**الاستنتاجات**

54- تلعب الاتصالات والتوعية دورا مهما في تشجيع سياسات الأطراف واللجنة التنفيذية فيما بين الحكومات وصناع القرار في الصناعة في بلدان المادة 5. وسيتمد التنفيذ السلس لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية على المشاركة الإيجابية لكبار مسؤولي الحكومة وممثلي الصناعة. وينبغي أن يناقش فريق التقييم مع اليونيب والوكالات المنفذة الأخرى ووحدات الأوزون الوطنية وممثلي الحكومة، عناصر استراتيجيات الاتصال والتوعية التي تيسر إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الوقت المناسب في البلد المعني.

الدراسة النظرية

أولاً- الغرض من الدراسة النظرية

55- أجريت الدراسة النظرية بالامتنال للمقرر 11/63 للجنة التنفيذية وتبحث فعالية الاتفاقات المتعددة السنوات كطريقة لمساعدة بلدان المادة 5 على الامتنال للجدول الزمنية لمراقبة المواد الكلوروفلوروكربونية والمواد المراقبة الأخرى بموجب بروتوكول مونتريال. وتتناول الدراسة بالتحليل فعالية البرامج الممولة، وخاصة مقارنة بالمشروعات القائمة بذاتها ومساهمة المؤسسات الوطنية والدولية في بلدان المادة 5 فضلا عن المسائل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالأنشطة المنفذة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات.

56- وجرى استعراض الماضي مع مراعاة المستقبل. وبحثت الدراسة كيف يمكن أن تكون التجارب المتعلقة بالموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات المنجزة أو الجارية وإدارتها وتنفيذها مفيدة في تمويل وإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ولذلك، يشمل التقرير على الدروس المستفادة والمسائل ذات الأهمية لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتوفر الاختصاصات (الملحق الأول) معلومات تفصيلية عن نطاق وأهداف الدراسة النظرية.

أولاً-1 المنهجية وأخذ العينات ومصادر المعلومات

57- اضطلع استشاريان بالدراسة وقام استشاري ثالث بإجراء استعراض للنظراء لمشروع التقرير لتقديم رأي ثان. وتناول الفريق بالتحليل الوثائق القائمة وأجرى مناقشات، حسب الحاجة، مع أعضاء أمانة الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة. واستخدم وصف سردي وتحليل كمي حسب الاقتضاء ووضعت البيانات في جداول ورسوم بيانية لتوفير فهم أفضل.

58- واستعرض الفريق عينة من 36 اتفاقا متعدد السنوات من 32 بلدا، من بين 160 اتفاقا متعدد السنوات حصل على تمويل حتى ديسمبر/كانون الأول 2010. ووجهت الاعتبارات التالية اختيار هذه الاتفاقات: نوع الاتفاق؛ القطاع والمواد المراقبة المشمولة بالاتفاق؛ والموقع الجغرافي؛ والوكالة المنفذة المعنية؛ ومستوى التمويل الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية.

59- وبحث الفريق مصادر مختلفة من المعلومات مثل: وثائق مقترحات مشروعات الاتفاقات المتعددة السنوات، بما فيها الاتفاقات؛ وخطط العمل السنوية والتقارير المرحلية؛ وبيانات المادة 7 المقدمة إلى أمانة الأوزون؛ وتقارير لجنة التنفيذ ومقررات الامتنال للأطراف؛ وتقارير بشأن تنفيذ البرامج القطرية في بلدان المادة 5؛ ووثائق ومقررات اللجنة التنفيذية؛ وموجزات إحصائية تستعمل قاعدة بيانات شاملة منشأة في أمانة الصندوق المتعدد الأطراف استناد إلى الإبلاغ عن التقدم من قبل الوكالات المنفذة؛ وقاعدة البيانات الإلكترونية التي أدخلت مؤخرا لفحص حالة تنفيذ أنشطة معينة مدرجة في برامج العمل للاتفاقات المتعددة السنوات؛ والدراسات النظرية السابقة والتقارير المرحلية المتعلقة بمواضيع ذات صلة.

أولاً-2 معلومات أساسية عن الاتفاقات المتعددة السنوات ونظرة عامة عليها

60- تعتبر الاتفاقات المتعددة السنوات أدوات يستخدمها الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال لتمويل تخصيص وإزالة المواد المستنفدة للأوزون في قطاعي الاستهلاك والإنتاج في بلدان المادة 5، وفقا للجدول الزمنية الإلزامية لبروتوكول مونتريال المتعلقة بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون ("بروتوكول مونتريال"). وهي ترتيبات رسمية بين حكومات البلدان المتلقية واللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف تنفذ على مدار فترة من الزمن تزيد عن سنة، وبالتالي تعرف باسم اتفاقات متعددة السنوات. ومنذ عام 1999، أصبحت الاتفاقات المتعددة السنوات طريقة التمويل السائدة للصندوق المتعدد الأطراف لمساعدة بلدان المادة 5 في تحقيق أهداف الإزالة.

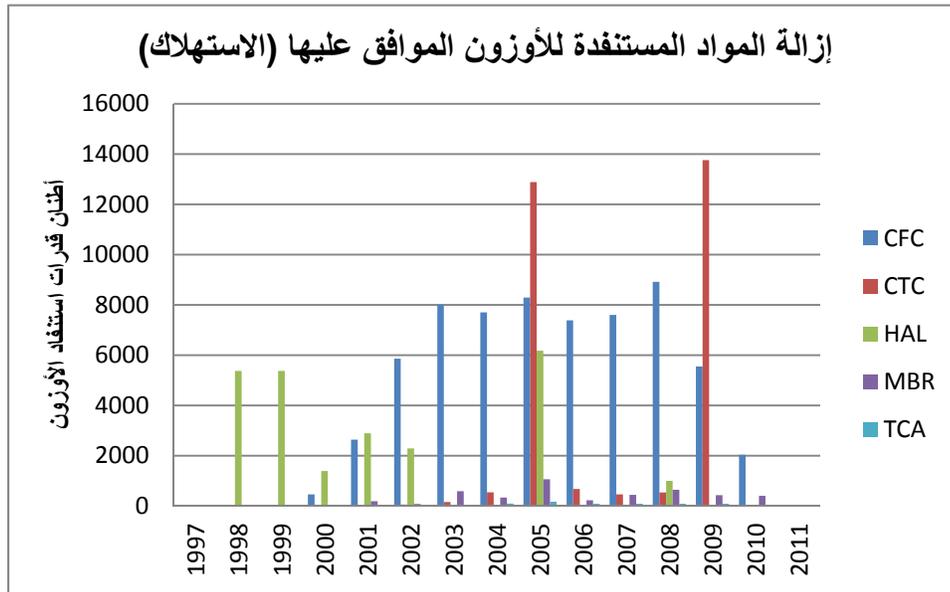
61- ويتطلب الاتفاق المتعدد السنوات أن تلتزم الحكومة المتلقية بجدول زمني لتخفيض استهلاك أو إنتاج المواد المستنفدة للأوزون ينبغي أن يمثل بدوره للجدول الزمني للامتثال في بروتوكول مونتريال. وكمقابل لذلك، تلتزم اللجنة التنفيذية بتخصيص أموال للحكومة المعنية وفقا لجدول زمني للصرف ووفقا لعدة شروط. أولا يجب التحقق من إنجاز هدف التخفيض للسنة السابقة بصورة مستقلة؛ وثانيا، ينبغي أن تقدم الحكومة المتلقية برنامج عمل ينعكس فيه عمل السنة السابقة فضلا عن خطة تشمل أنشطة السنة التالية. ويشتمل الاتفاق على شرط جزائي في حالة عدم الامتثال لهدف التخفيض السنوي. ويتضمن هذا الشرط تخفيضا في الأموال من قبل اللجنة التنفيذية بمبلغ من الدولارات الأمريكية لكل طن من التخفيض الذي لم يتحقق في إزالة المواد المستنفدة للأوزون. وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل الاتفاق أيضا على أحكام تسمح للبلدان بتعديل تخصيصات الأموال لتناسب تغير ظروف تنفيذ المشروع. وتتعكس إعادة التخصيصات هذه في برامج العمل.

62- وبدأ الصندوق المتعدد الأطراف في تجربة هذه الطريقة في أواخر تسعينيات القرن الماضي بعد تمويل مشروعات فردية قائمة بذاتها لمدة عقد من الزمن تقريبا. وكان أول اتفاق متعدد السنوات هو اتفاق التخلص من استهلاك وإنتاج الهالونات في الصين الموافق عليه في عام 1997. ولأول مرة، لم يشتمل مشروع على أنشطة تحويل حسب الصناعة فحسب، بل أيضا التزام من الحكومة وجدول زمني لإدخال أدوات سياسة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، اشتمل الاتفاق على أنشطة لتعزيز مؤسسات الحكومة في إدارة البرامج. وبعد فترة قصيرة، حلت الاتفاقات المتعددة السنوات محل المشروعات القائمة بذاتها وأصبحت الأداة السائدة للتمويل من قبل الصندوق المتعدد الأطراف في بداية القرن الحادي والعشرين.

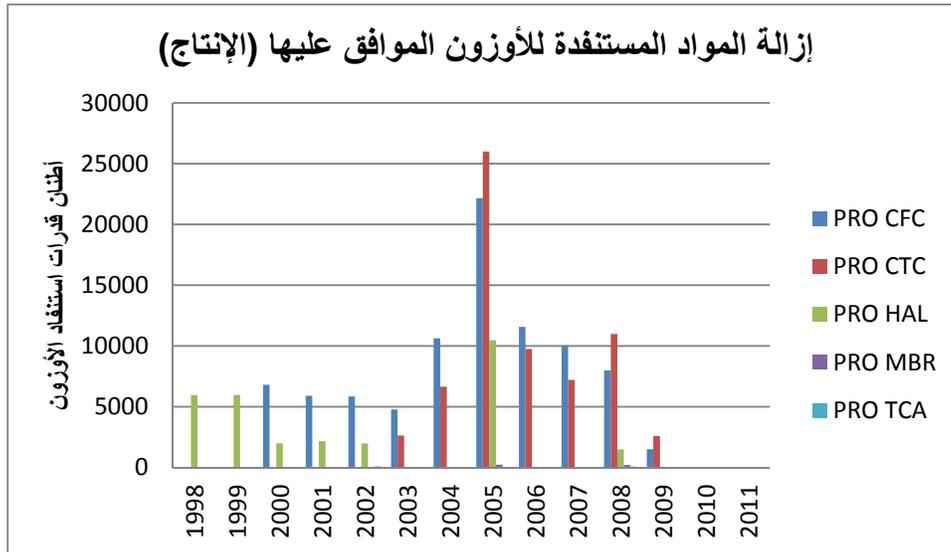
63- ومن وقت خطة قطاع الهالونات في الصين في عام 1997 وحتى إكمال إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية بنهاية عام 2010، مول الصندوق المتعدد الأطراف ما مجموعه 160 اتفاقا متعدد السنوات في 119 بلدا من بلدان المادة 5. ووصل مجموع المبلغ الذي التزم به الصندوق المتعدد الأطراف إلى 988.7 مليون دولار أمريكي، منه مبلغ 974.8 مليون دولار أمريكي صرف حتى نهاية عام 2010. وتؤدي هذه المشروعات إلى إزالة 123 906 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون و183 815 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون.

64- وتشتمل الاتفاقات المتعددة السنوات على خطط إزالة وطنية تغطي جميع المواد المراقبة في بلد ما تحت اتفاق جامع واحد؛ واتفاقات تشمل جميع المواد بشأن المواد الكلوروفلوروكربونية ورابع كلوريد الكربون وكلوروفورم الميثيل وبروميد الميثيل، واتفاقات على نطاق صناعات بأكملها بشأن الرغاوى والتبريد وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون. وحسيما يبين الشكلان أدناه، فقد تمت الموافقة على معظم هذه المشروعات بين عامي 2001 و2009. وتتعلق معظم الاتفاقات المتعددة السنوات بالمواد الكلوروفلوروكربونية وهي في مختلف مراحل التنفيذ. ويعرض الشكلان 1 و2 معلومات عن المواد المستنفدة للأوزون التي يتعين إزالتها بموجب اتفاقات متعددة السنوات في قطاعي الاستهلاك والإنتاج.

الشكل 1: إزالة المواد المستنفدة للأوزون الموافق عليها في الاتفاقات المتعددة السنوات لقطاع الاستهلاك



الشكل 2: إزالة المواد المستنفدة للأوزون الموافق عليها في الاتفاقات المتعددة السنوات لقطاع الإنتاج



ثانيا- الفعالية في تحقيق الأهداف

ثانيا-1 تمكين الامتثال لبروتوكول مونتريال

65- إن الهدف من الاتفاقات المتعددة السنوات هو تمكين بلدان المادة 5 من الامتثال لأهداف تخفيض المواد المستنفدة للأوزون لبروتوكول مونتريال. ويعكس تحقيق الأهداف درجة فعالية هذه الاتفاقات. ويبين الجدول 1 أداء البلدان الواردة في العينة مقابل مختلف أهداف الامتثال المتعلقة بالمواد المراقبة بموجب بروتوكول مونتريال. وترد القائمة حسب كل بلد على حدة في المرفق الثاني.

**الجدول 1: موجز لأداء البلدان بموجب بروتوكول مونتريال
(مع بيانات عام 2010 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2011)**

رابع كلوريد الكربون		الهالونات		بروميد الميثيل		كلوروفورم الميثيل		المواد الكلوروفلوروكربونية		المادة
النسبة المئوية من المجموع*	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة المئوية من المجموع*	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة المئوية من المجموع*	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة المئوية من المجموع*	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة المئوية من المجموع*	عدد حالات عدم الامتثال	الهدف
		13%	4	6%	2	9%	3	19%	6	التجميد
				3%	1					خفض 20 في المائة
						3%	1			خفض 30 في المائة
		0%	0					6%	2	خفض 50 في المائة
						0%	0			خفض 70 في المائة
13%	4							6%	2	خفض 85 في المائة
0%	0	0%	0					0%	0	خفض 100 في المائة

* مجموع عدد البلدان في العينة قدره 32 بلدا.

66- وتظهر البيانات أن معدل عدم الامتثال يسلك اتجاها نزوليا من أول هدف امتثال إلى الأهداف اللاحقة لجميع المواد. وفيما يتعلق بالمواد الكلوروفلوروكربونية، انخفض معدل عدم الامتثال من 6 (19 في المائة) للتجميد إلى 2 (6 في المائة) لخفض نسبته 50 في المائة، إلى 2 (6 في المائة) لخفض نسبته 85 في المائة إلى صفر للإزالة الكاملة؛ وفي حالة رابع كلوريد الكربون من 4 (13 في المائة) لخفض نسبته 85 في المائة إلى صفر للإزالة الكاملة؛ وفيما يتعلق بكلوروفورم الميثيل، من 3 (9 في المائة) للتجميد إلى 1 (3 في المائة) لخفض نسبته 30 في المائة إلى صفر لخفض نسبته 70 في المائة؛ وفيما يتعلق ببروميد الميثيل، من 2 (6 في المائة) للتجميد و1 (3 في المائة) لخفض نسبته 20 في المائة؛ وفيما يتعلق بالهالونات، من 4 (13 في المائة) للتجميد وصفر في المائة لخفض نسبته 50 في المائة وللإزالة الكاملة.

67- ويمكن أن يتعلق انخفاض معدل حالات عدم الامتثال بفعالية الاتفاقات المتعددة السنوات في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها. وأصبحت هذه الاتفاقات أداة تمويل سائدة للصندوق المتعدد الأطراف بنهاية تسعينيات القرن الماضي في حين كان هدف الامتثال الأول لبلدان المادة 5 بموجب بروتوكول مونتريال هو تجميد استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في عام 1999. وكان من الطبيعي أن تستغرق المسألة سنتين قبل أن يتضح أثر الاتفاقات المتعددة السنوات على قدرة البلدان على الامتثال لأهداف التخفيض.

68- وهناك معدل عدم امتثال مرتفع ومنتظم لأول أهداف التخفيض في حالة جميع المواد. ويشير ذلك إلى تفاوت مستوى الصعوبة بين مختلف الأهداف، حيث يكون الهدف الأول أكثر صعوبة دائما. وللتعرف على أسباب هذا المستوى المتفاوت من الصعوبة بين أهداف التخفيض، اضطلع باستعراض لحالات عدم الامتثال لتجميد المواد الكلوروفلوروكربونية. وتبين سجلات لجنة التنفيذ وتقارير اجتماعات الأطراف مستويات مختلفة من الاستعداد بين البلدان لمواجهة التزاماتها الأولية بشأن الامتثال. ويتعلق ذلك بعدم وجود تشريعات لسياسات المراقبة في العديد من البلدان عندما جاء موعد الالتزام. ولمساعدة البلدان في سن سياسات مراقبة مناسبة، أدخلت لجنة التنفيذ واجتماع الأطراف عددا من الفقرات القياسية في خطط العمل في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتتطلب: "وضع حصص على الواردات لتجميد الواردات عند خط الأساس؛ وحظر على واردات المعدات التي تستعمل المواد المستنفدة للأوزون، وسياسة عامة وأدوات تنظيمية تُمكن من التقدم في تحقيق الأهداف".

69- وباستخدام الموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات كنقطة مرجعية، بحثت الدراسة المدة بين الموافقة على الاتفاق المتعدد السنوات والوقت الذي أدخل فيه البلد نظام التراخيص للواردات من المواد المستنفدة للأوزون. وفيما يتعلق بعينة البلدان، تراوحت المدة بين 12 سنة قبل الموافقة إلى خمس سنوات بعد مما يعني أن بعض البلدان كان لديها نظام لإصدار التراخيص بالفعل 12 سنة قبل الموافقة على الاتفاق المتعدد السنوات في حين لم يكن لدى بلدان أخرى هذا النظام إلا بعد 5 سنوات من الموافقة على الاتفاق المتعدد السنوات الخاص بها.

70- وتظهر حالات عدم امتثال أخرى مختلف أوجه العيوب في إدارة برامج الإزالة الوطنية وقت أول التزام بالامتثال. وعلى سبيل المثال، أبلغت بنغلاديش عن تأخيرات في إصدار الموافقة الحكومية على بدء مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف للأيروسولات، وزاد الإنتاج نتيجة لذلك مما دفع استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية إلى مستويات أعلى من مستوى التجميد المسموح به لتحقيق الامتثال. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ساعد البلد في العودة إلى حالة الامتثال في عام 2000. وكانت البرازيل في حالة عدم امتثال لتجميد استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية لأنها أوقفت إنتاج المواد الكلوروفلوروكربونية في عام 1999 وأعدت مخزونات للسنوات اللاحقة.

71- وبالإضافة إلى ذلك، أشار المندوبون في اجتماع الأطراف إلى "مشاكل بسبب انخفاض أسعار المواد الكلوروفلوروكربونية المنتشرة في أسواق العالم. وأدى ذلك إلى تراجع الصناعة عن تحويل المنتجات إلى مواد بديلة، لأنها غير تنافسية"².

ثانيا-2 إتاحة الأموال في حالة وجود حاجة إلى الامتثال

72- يتمثل أحد أهداف الاتفاقات المتعددة السنوات في تحقيق التوازن بين أولوية التمويل من التركيز الحصري على جدوى تكاليف إزالة المواد المستنفدة للأوزون وبين تلبية احتياجات البلدان للامتثال لبروتوكول مونتريال. وتضمن البرمجة المدفوعة بالامتثال أن تحصل البلدان، بصرف النظر عن مستويات استهلاكها من المواد المستنفدة للأوزون، على التمويل عندما يثبت أن هناك حاجة لذلك لتحقيق الامتثال.

73- وكان الحصول على التمويل إحدى المسائل المعروضة في اجتماعات اللجنة التنفيذية في تسعينيات القرن الماضي. وبصفة خاصة، كان حصول البلدان ذات الاستهلاك المنخفض والصناعات متوسطة الحجم على التمويل يمثل مشكلة. ويعزى ذلك إلى أن المشروعات في هذه البلدان والصناعات لم تكن بنفس درجة التنافسية في البلدان ذات حجم الاستهلاك المرتفع والصناعات الكبيرة، عند مقارنتها على أساس عتبات جدوى تكاليف المشروعات. ونتيجة لذلك، لم تمول على أساس ذات أولوية واشتملت التدابير المستخدمة لإصلاح الموقف على إنشاء نافذة تمويل للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض (مقرر صادر في الاجتماع السادس عشر في عام 1995) وتطبيق عتبات خاصة بشأن جدوى التكاليف للشركات المتوسطة الحجم (مقرر 56/25) (المرفق الثالث). وأعرب عن قلق إزاء عدم توافر التمويل في الاجتماع الثالث عشر للأطراف. وأشار إلى أنه "في حالات عدة، عرقلت أنشطة الإزالة بسبب تأخيرات غير متوقعة في إعداد المشروعات للصندوق المتعدد الأطراف أو في الموافقة عليها، أو في صرف الأموال من جانب الوكالات المنفذة. وفي جميع الحالات، كانت الأطراف على يقين من أنها ستعود إلى وضع الامتثال في القريب العاجل" (UNEP/OzL.Pro.13/10).

74- ومنذ أن أصبحت الاتفاقات المتعددة السنوات هي طريقة التمويل السائدة، يبدو أن الحصول على التمويل لم يعد يمثل مشكلة بالنسبة للجنة التنفيذية. ومنذ عام 2001، لا تشمل سجلات لجنة التنفيذ واجتماعات الأطراف على حالات تبرر فيها البلدان عدم امتثالها بسبب صعوبات في الحصول على أموال.

75- وكان ذلك نتيجة البرمجة المدفوعة بالامتثال التي أدخلها الصندوق المتعدد الأطراف. وتتألف هذه البرمجة من مرحلتين، البرمجة متوسطة المدى المستمرة لثلاث سنوات وتخطيط الأعمال السنوي. ويتم ذلك بصفة مستمرة ويستكمل نموذج التخطيط بعد كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية عن طريق إدماج الموافقات الجديدة من الاجتماع السابق. وتشتمل البرمجة على نموذج تقدير الامتثال الذي يقدر احتمال تحقيق كل طرف لهدف الامتثال التالي؛ ويطلق إنذارا مسبقا؛ ويوجه عملية تخطيط الموارد.

² (UNEP/OzL.Pro.13/10, para. 96)

ثانيا-3 وضع الحكومات في مركز مسؤولية إدارة برامج الإزالة الوطنية

76- من الأهداف الأخرى للاتفاقات المتعددة السنوات هي تمكين الحكومات من تولي مسؤولية إدارة برامج الإزالة الوطنية. وتوفر الاتفاقات المتعددة السنوات دعماً لبناء القدرات بموجب مشروعات التعزيز المؤسسي. وساعدت هذه المشروعات الحكومات في مختلف جوانب إدارة البرامج، مثل جمع البيانات والإبلاغ عنها والشروع في المشروعات وتنفيذها ورصدها. ونظرت الدراسة في أ) تقديم بيانات المادة 7 وبيانات تنفيذ البرامج القطرية في الوقت المناسب؛ وب) التأخيرات في تنفيذ المشروعات التي تتسبب فيها الحكومات.

77- واستعرضت الدراسة سجلات بلدان المادة 5 بشأن الإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال منذ بداية عام 2000 (ترد بيانات من أمانة الأوزون في المرفق الرابع). وتظهر السجلات تحسناً مستمراً في معدل الإبلاغ عن البيانات. وباستعمال الموعد النهائي في سبتمبر/أيلول للإبلاغ عن البيانات، ارتفع عدد البلدان المبلغة من 71 في عام 2000 إلى 84 في عام 2002 ثم إلى 120 في عام 2004. وظل المعدل منتظماً منذ ذلك الحين عند 120 تقريباً.

78- ومن الناحية الأخرى، لم تقدم 92 شريحة تمويل أو 24.7 في المائة من مجموع الشرائح المتأخرة وفقاً للجدول الزمني نتيجة أسباب مرتبطة بعدم اتخاذ الحكومة لإجراءات أو عدم كفايتها: تأخر الحكومة في التوقيع على وثائق المشروع أو اتفاقات المنح؛ عمد وجود نظام لإصدار التراخيص؛ وإعادة ترتيب مؤسسي داخلي أو وضع سياسي غير موات (المرفق الخامس). ولم تتمكن الدراسة من جمع بيانات عن التأخيرات في تنفيذ أنشطة مشروعات محددة بسبب الحكومات. غير أنه رُوي أن هناك مجالاً للتحسين في حالة تولى الحكومات المسؤولية عن خطط الإزالة الوطنية الخاصة بها.

ثالثاً- فعالية التمويل

ثالثاً-1 جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات

79- بحثت الدراسة جدوى تكاليف جميع الاتفاقات المتعددة السنوات لخطط الإزالة الوطنية وخطط إدارة الإزالة النهائية وخطط إزالة القطاعات وخطط إزالة بروميد الميثيل وخطط إزالة قطاعات الإنتاج. وترد النتائج أدناه.

الجدول 2: جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات

نوع الاتفاق المتعدد السنوات	مجموع الأموال الموافق عليها (دولار أمريكي)	الإزالة الموافق عليها (الاستهلاك) (أطنان قدرات استنفاد الأوزون)	الإزالة الموافق عليها (الإنتاج) (أطنان قدرات استنفاد الأوزون)	جدوى التكاليف (دولار أمريكي/كغ قدرات استنفاد الأوزون)	جدوى تكاليف جميع الاتفاقات المتعددة السنوات (دولار أمريكي/كغ قدرات استنفاد الأوزون)
خطط الإزالة الوطنية	193,399,707	38,957	0	4.96	
خطط إدارة الإزالة النهائية	29,119,798	1,831	0	15.90	
خطة قطاعية	381,480,835	77,997	93,201	4.89	
بروميد الميثيل	59,482,078	4,350	0	13.67	
الإنتاج	310,029,237	0	90,614	1.69	
المجموع الإجمالي	973,511,656	123,135	183,815		5.39

80- وتقترب قيم جدوى تكاليف خطط الإزالة الوطنية وخطط إزالة القطاعات من 5 دولارات أمريكية/كغ أو أقل من ذلك، نظراً لأنها مشروعات في غير بلدان ذات حجم استهلاك منخفض ولديها استهلاك مرتفع نسبياً من المواد المستنفدة للأوزون. وبالمقارنة، فإن خطط إدارة الإزالة النهائية وهي مشروعات في بلدان ذات استهلاك منخفض أو

منخفض جدا من المواد المستنفدة للأوزون، كانت أكثر تكلفة بشكل كبير (15.90 دولار أمريكي/كغ) نتيجة انخفاض مستوى استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.

81- وبالإضافة إلى ذلك، قارنت الدراسة بين الاتفاقات المتعددة السنوات البالغة 36 اتفاقا في العينة وبين مشروعات قائمة بذاتها فردية. وجمعت الاتفاقات المتعددة السنوات حسب القطاع والمواد. ومن أجل التمكن من إجراء المقارنة، أدرجت أيضا خطط الإزالة الوطنية التي تشتمل على مواد بالإضافة إلى المواد الكلوروفلوروكربونية مثل رابع كلوريد الكربون وكلوروفورم الميثيل والكلوروفلوروكربون-113 في مجموعة المواد الكلوروفلوروكربونية نظرا لأن المكون في هذه المواد عادة ما يكون صغيرا جدا في معظم الحالات في هذه الخطط. وتحسب قيم جدوى التكاليف لكل من مستوى التمويل الموافق عليه مقارنة بمستوى المواد المستنفدة للأوزون التي يتعين إزالتها والمستوى الفعلي للصرف والمستوى الفعلي للمواد المستنفدة للأوزون التي يتعين إزالتها.

82- كما تحسب قيم جدوى التكاليف للإزالة الممولة في المشروعات القائمة بذاتها لمجموعات مماثلة. وأخيرا، تحسب قيمة شاملة لجميع الاتفاقات المتعددة السنوات وفرادى المشروعات. وترغب الدراسة في توجيه تنبيه هنا. ذلك أنه في حين أن الاتفاقات المتعددة السنوات والمشروعات الفردية مماثلة من حيث عناصر المشروع، يمكن أن تكون هناك اختلافات بسيطة بسبب طرائق التمويل المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات كان من جوانب عديدة مبنيا على التجارب السابقة المكتسبة من خلال المشروعات التبديلية ومشروعات نقل التكنولوجيا والفوائد من أنشطة التدريب المنفذة. وترد النتائج في الجدول 3.

الجدول 3: مقارنة جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات مقابل المشروعات الفردية

قطاع الاتفاق المتعدد السنوات	مجموع الأموال الموافق عليها (دولار أمريكي)	مجموع الأموال المنصرفة (دولار أمريكي) (حتى ديسمبر 2010)	بلدان مختارة				إزالة الإستهلاك الفعلية (أطنان الأوزون) (حتى ديسمبر 2010)	إزالة الإنتاج الموافق عليه (أطنان الأوزون) (حتى ديسمبر 2010)	إزالة الإنتاج الفعلية (أطنان الأوزون) (حتى ديسمبر 2010)	جدوى التكاليف الفعلية لمشاريع فردية استثمارية	جدوى التكاليف الموافق عليها لمشاريع فردية استثمارية	تعليقات
			إزالة الإستهلاك الفعلية (أطنان الأوزون) (حتى ديسمبر 2010)	إزالة الإنتاج الموافق عليه (أطنان الأوزون) (حتى ديسمبر 2010)	إزالة الإنتاج الفعلية (أطنان الأوزون) (حتى ديسمبر 2010)	جدوى التكاليف الفعلية لمشاريع فردية استثمارية						
خطط إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والمستنفدة للأوزون	146,392,796	129,728,893	28,781	24,625	0	0	5.09	5.27	6.28	6.19	خطة مجمعة لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية ومستنفدة للأوزون	
خطط إزالة رابع كلوريد الكربون	8,429,664	8,418,962	2,123	1,903	0	0	3.97	4.42	6.89	6.80		
تبريد منزلي	7,332,989	7,332,989	1,099	1,099	0	0	6.67	6.67	8.81	8.77		
الرغاوى	53,846,000	53,412,500	14,143	10,872	0	0	3.81	4.91	5.34	5.29		
الهالونات	62,000,000	61,750,000	24,480	32,761	30,060	41,637	1.14	0.83	0.95	0.92		
بروميد الميثيل	9,652,820	8,792,905	728	577	0	0	13.26	15.24	12.03	12.53		
إنتاج المواد الكلوروفلوروكربونية	181,849,437	181,804,171	0	0	58,074	57,524	3.13	3.16	N/A	N/A	لا يوجد إنتاج فردي، مشروع للمواد الكلوروفلوروكربونية مع إزالة موافق عليها	
التبغ	11,000,000	11,000,000	1,090	1,170	0	0	10.09	9.40	11.50	12.52		
المجموع	480,503,706	462,240,419	72,444	73,007	88,134	99,161	2.99	2.68	5.71	5.61	في حالة 36 بلدا مختارا	

83- وبصفة عامة، تحقق الاتفاقات المتعددة السنوات جدوى تكاليف أفضل من عتبات جدوى التكاليف الموافق عليها في الاجتماع السادس عشر للجنة التنفيذية في عام 1995 وتكون الفائدة من هذه الاتفاقات كبيرة في حالات

عديدة. وعلى سبيل المثال، كانت قيمة جدوى التكاليف الفعلية لقيمة الاتفاقات المتعددة السنوات في القطاع الفرعي للتبريد المنزلي قدرها 6.67 دولار أمريكي، في حين كانت القيمة في المقرر الصادر في عام 1995 هي 13.76 دولار أمريكي؛ وفي الرغوى في الفئة العامة، فإن القيمة كانت 4.91 دولار أمريكي للاتفاقات المتعددة السنوات الفعلية مقارنة بمبلغ 9.53 دولار أمريكي في المقرر (ترد عتبات جدوى التكاليف الموافق عليها خلال الاجتماع السادس عشر في المرفق الثالث). ولا تشمل القيم الواردة من الاجتماع السادس عشر على بروميد الميثيل نظرا لعدم تمويل هذه المشروعات في ذلك الوقت.

84- ومقارنة بالمشروعات القائمة بذاتها، حققت الاتفاقات المتعددة السنوات نتائج أفضل أيضا في جميع الحالات باستثناء بروميد الميثيل حيث كانت القيمة للمشروعات الفردية قدرها 12.53 دولار أمريكي مقابل 15.24 دولار أمريكي للقيمة الفعلية في الاتفاقات المتعددة السنوات. غير أن ميزة الاتفاقات المتعددة السنوات ليست بنفس حجم الميزة بين قيم جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات وعتبات جدوى التكاليف المتفق عليها في الاجتماع السادس عشر. وفي معظم الأحيان تراوح الفرق بين دولار واحد ودولارين.

85- وتجدر الإشارة إلى مسألتين. أولا قيم جدوى التكاليف الواردة في الاتفاقات المتعددة السنوات قريبة من تلك الواردة في المشروعات الفردية. ويبدو أن ذلك يشير إلى أن الاتفاقات المتعددة السنوات تمول على أساس تكاليفها الحقيقية في ذلك الوقت لأن تكاليف المشروعات الفردية حسبت على أساس استعراض للمشروعات أجرته بعناية أمانة الصندوق المتعدد الأطراف. وأخذ الاستعراض في الاعتبار نضوج وتكلفة التكنولوجيات البديلة السائدة في ذلك الوقت.

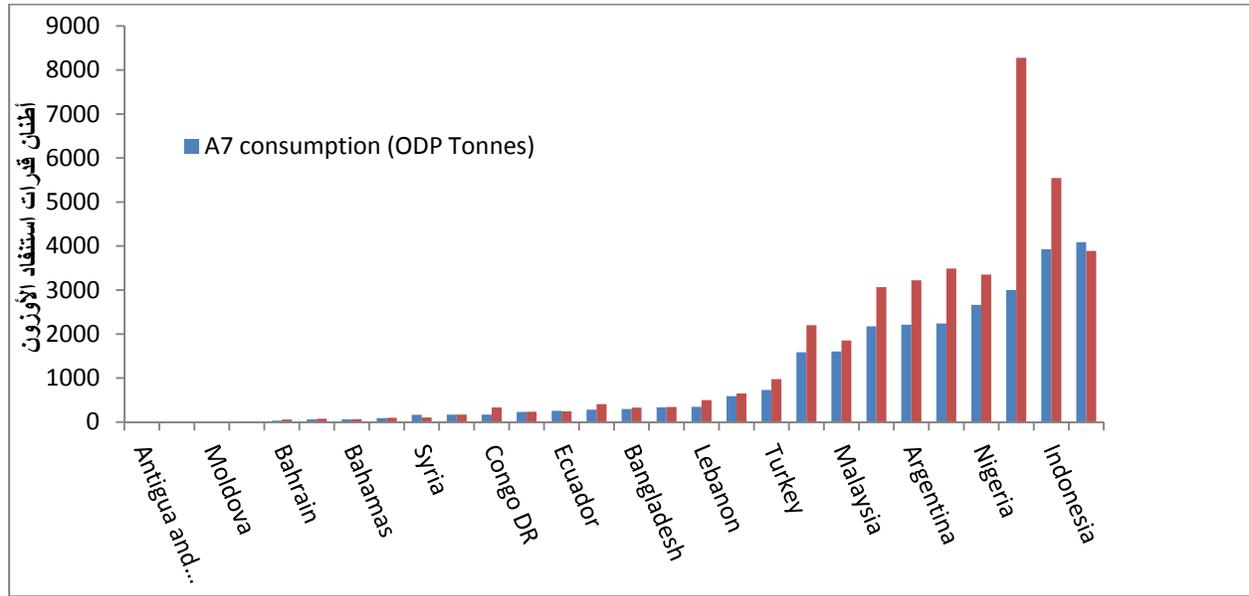
86- ثانيا، عتبات جدوى التكاليف الموافق عليها في الاجتماع السادس عشر للجنة التنفيذية أعلى بكثير عن القيم الواردة في كل من الاتفاقات المتعددة السنوات والمشروعات القائمة بذاتها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التطور المستمر للتكنولوجيات البديلة من الاجتماع السادس عشر في عام 1995 وما نتج عن ذلك من انخفاض في تكاليف الإزالة منذ ذلك الوقت.

87- وتمول الاتفاقات المتعددة السنوات بجدوى تكاليف معقولة وتقرن بالمشروعات الممولة بمفردها. وقد أسهم تراكم المعرفة بشأن مشروعات الإزالة على مدار أكثر من عقد من الزمن وانخفاض تكاليف الإزالة الناتج عن التطور التكنولوجي في فعالية الاتفاقات المتعددة السنوات.

ثالثا-2 مقارنة استهلاك البداية في الاتفاقات المتعددة السنوات والمادة 7 لنفس السنة

88- ترتبط جدوى التكاليف ارتباطا معكوسا بمستوى الإزالة المستهدفة من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون. ذلك أنه كلما ارتفع مستوى الاستهلاك، كلما انخفضت قيمة جدوى التكاليف. وكان تقدير بداية استهلاك المواد المستنفدة للأوزون والإزالة المستهدفة مبالغا فيه في عدد من الاتفاقات المتعددة السنوات. ويقارن المرفق السادس بين مستويات المواد المستنفدة للأوزون التي يتعين إزالتها كنقطة بداية مقابل الاستهلاك المبلغ عنه بشأن المواد المستنفدة للأوزون بموجب المادة 7 في السنة الأولى من الاتفاقات المتعددة السنوات في 29 بلدا. وفي 26 بلدا من بين هذه البلدان الـ29؛ كانت نقطة بداية مستوى الاستهلاك أعلى من الاستهلاك المبلغ عنه بموجب المادة 7 في السنة الأولى من الاتفاقات المتعددة السنوات. ووصل المعدل بين بيانات المادة 7 ونقطة البداية في الاتفاقات المتعددة السنوات معربا عنه بالنسبة المئوية إلى ما بين 36 و106 في المائة، بمتوسط 78 في المائة، مما يعني أن نقطة البداية لمستوى الاستهلاك تتجاوز البيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7 في السنة الأولى من الاتفاقات المتعددة السنوات بنسبة 22 في المائة في المتوسط. وترد المقارنة في الشكل 3.

الشكل 3: مقارنة الاستهلاك المسموح به لسنة البداية بين الاتفاقات المتعددة السنوات والمادة 7

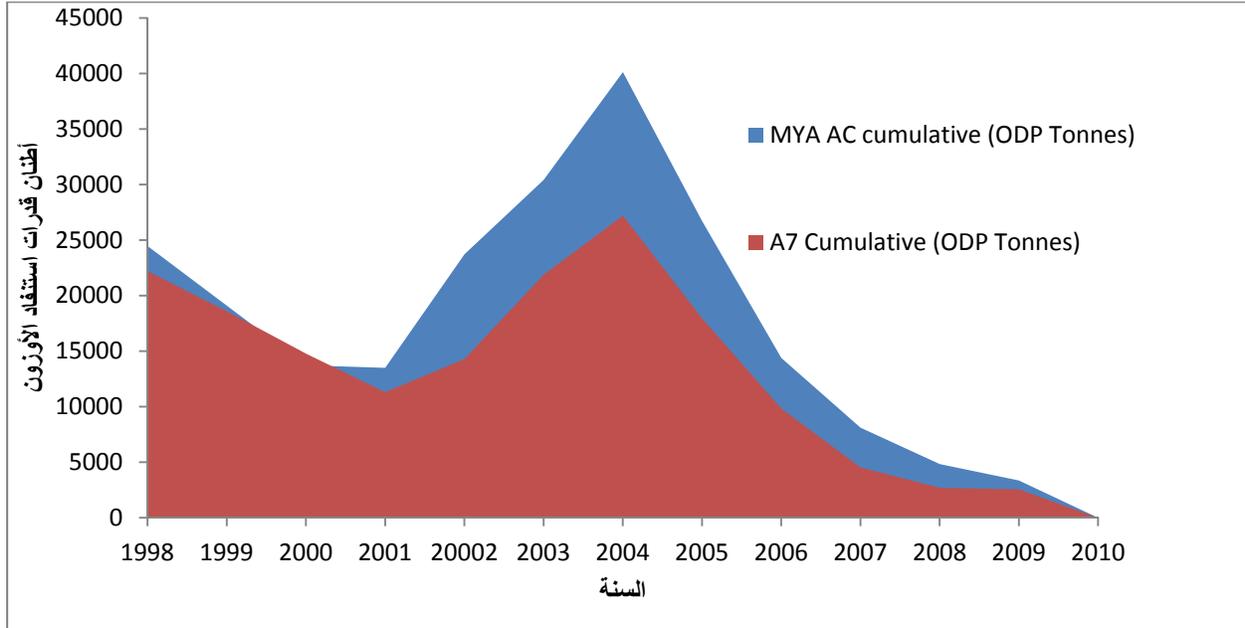


ثالثا-3- تقدير أثر الاتفاقات المتعددة السنوات

89- قارنت الدراسة الإزالة المستهدفة التراكمية من المواد المستنفدة للأوزون أثناء عمر الاتفاقات المتعددة السنوات كاستهلاك مسموح به مقابل الاستهلاك التراكمي من المواد المستنفدة للأوزون المبلغ عنه بموجب المادة 7 خلال نفس مدة هذه الاتفاقات. وترد نتائج هذا التحليل في المرفق السابع. وفي 24 حالة من بين 27 بلدا في العينة لديه اتفاقات متعددة السنوات لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات، فإن الاستهلاك التراكمي في الاتفاقات المتعددة السنوات تجاوز البيانات التراكمية للمادة 7 لنفس الفترة الزمنية للاتفاقات المتعددة السنوات بنسب تتراوح ما بين 62.4 في المائة إلى 3 في المائة. وفي ثلاث بلدان، تجاوز استهلاك المادة 7 استهلاك الاتفاقات المتعددة السنوات بنسبة 7 في المائة و14 في المائة و16 في المائة. وفي المتوسط، تجاوز الاستهلاك التراكمي في الاتفاقات المتعددة السنوات البيانات التراكمية للمادة 7 لنفس الفترة الزمنية في حالة الاتفاقات المتعددة السنوات بنسبة 28 في المائة.

90- ووفقا لبيانات المادة 7، كان الاستهلاك (الانبعاث) الشامل في حالة 27 بلدا أقل من الاستهلاك المستهدف في الاتفاقات المتعددة السنوات لمدة الاتفاق بكمية 54 670 طنا من قدرات استنفاد الأوزون أو 25 في المائة. ويبين الشكل 4 الفرق التراكمي بين الاستهلاك (الانبعاث) المستهدف والفعلي.

الشكل 4: الاستهلاك التراكمي المسموح به في الاتفاقات المتعددة السنوات مقارنة بالاستهلاك التراكمي للمواد المستنفدة للأوزون المبلغ عنه بموجب المادة 7



ثالثا-4 مدى كفاية التمويل

91- تعد الاتفاقات المتعددة السنوات المتعلقة بالمواد الكلوروفلوروكربونية هي أكثر عددا وهي في مراحل مختلفة من الإنجاز. ويمكن أن يستغرق الإنجاز المالي الذي يتطلب إغلاق حسابات هذه المشروعات وقتا أطول من الإنجاز التشغيلي. ويقتضى الإنجاز المالي تسوية جميع المصروفات والالتزامات. غير أن البيانات المالية المجمعة في قاعدة بيانات الأمانة حتى ديسمبر/كانون الأول 2010، تسمح بتقدير ما إذا كان الاتفاق المتعددة السنوات سينجز بعجز أو فائض في الميزانية. وتشتمل قاعدة البيانات على بيانات حتى ديسمبر/كانون الأول 2010 بشأن رصيد الصندوق، فضلا عن الالتزامات المتعلقة بعام 2010. وإذا كان الفرق بين الرقمين إيجابيا، فإن ذلك يعني أن الاتفاق المتعدد السنوات لا يزال لديه أموال متاحة في عام 2011، ويمكن أن يكون هناك فائض إذا كانت جميع الأنشطة قد أكملت أو إذا تبقى رصيد بعد إكمال جميع أنشطة المشروع. وإذا كان الفرق بين رصيد الصندوق والالتزامات بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010 سلبيا، يمكن أن يكون هناك عجز في أموال الاتفاق. ويعرض المرفق الثامن المراكز المالية للاتفاقات المتعددة السنوات المدرجة في العينة حتى ديسمبر/كانون الأول 2010.

92- ويبين الجدول الوارد في المرفق الثامن أن الاتفاقات المتعددة السنوات في العينة ستستطيع تنفيذ الأنشطة المخططة في حدود الميزانية الموافق عليها. ورصيد جميع هذه الاتفاقات يبلغ صفر أو رصيدها موات في عام 2011. ولا زال من السابق للأوان تحديد ما إذا كانت هذه الأرصدة المواتية فائض لأنه من المحتمل أن يكون هناك التزام بها بالفعل للانتهاء من الأنشطة المتبقية. غير أنه لا يبدو أن أي من هذه الاتفاقات سيواجه عجزا في الميزانية.

93- وبالنظر إلى أن الحد الأدنى لعمر الاتفاقات المتعددة يبلغ خمس سنوات وأن مجموع مستوى التمويل يحدد وقت الموافقة على الاتفاق، فإن كفاية الميزانيات لتنفيذ المهام المحددة تعتبر إنجازا كبيرا. وهناك ثلاثة عوامل أسهمت في كفاية ميزانيات الاتفاقات المتعددة السنوات.

(أ) توحيد المهام التي يتعين معالجتها. ذلك أن الاتفاقات المتعددة السنوات المتعلقة بالمواد الكلوروفلوروكربونية تقع في مجموعتين، الأولى هي خطط إدارة الإزالة النهائية للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض وخطط الإزالة الوطنية لغير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض. ولا

تتضمن خطط إدارة الإزالة النهائية، التي تعد امتدادا لخطط إدارة غازات التبريد، لإقطاع خدمة التبريد. وفيما يتعلق بغير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، تشير البيانات إلى أنه بعد 10 سنوات من تمويل المشروعات القائمة بذاتها، فإن الاستهلاك المتبقي في هذه البلدان يتعلق معظمه بقطاع خدمة التبريد وعادة ما يكون عنصر قطاع التصنيع صغيرا. ويعرض الجدول التالي هيكل الاستهلاك المتبقي من المواد الكلوروفلوروكربونية وقت الموافقة على الاتفاق المتعدد السنوات لعدد من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض.

الجدول 4: شكل الاستهلاك المتبقي من المواد الكلوروفلوروكربونية في غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض

البلد	الفئة (بلد ذو حجم استهلاك منخفض/غير منخفض)	قطاع الخدمة (أطنان قدرات استنفاد الأوزون)	قطاع التصنيع (أطنان قدرات استنفاد الأوزون)
الأرجنتين	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	1,701	741
بنغلاديش	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	190	11
البرازيل	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	4,995	753
لبنان	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	335	82
ماليزيا	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	1,552	545
نيجيريا	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	945	1,652
صربيا	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	342	70
تاييلند	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	2,053	1,288
تركيا	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	871	190
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	1,680	352

(ب) يؤدي هيكل استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية الموحد في البلدان إلى توحيد تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات.

(ج) نضوج التكنولوجيا البديلة. بحلول مطلع عام 2000 عندما أصبحت الاتفاقات المتعددة السنوات هي نموذج التمويل السائد، كانت التكنولوجيات البديلة لمعظم تطبيقات المواد الكلوروفلوروكربونية معروفة ومختبرة وأصبحت تكاليفها بالفعل في أمثل وضع وكانت مستقرة. ويمكن ذلك من توحيد تكاليف العناصر المتبقية من أنشطة التمويل الصناعي.

94- وفي حين حددت ميزانيات الاتفاقات المتعددة السنوات بصفة عامة بطريقة مناسبة إلى حد ما، فلم يكن الحال كذلك لبعض البلدان. وكان تقييم استهلاك البداية من المواد المستنفدة للأوزون في بلدان المادة 5 عاملا رئيسيا في تحديد الميزانيات المطلوبة لهذه الاتفاقات. واطهرت المقارنة بين الاستهلاك المستهدف الذي تم تقديره والاستهلاك الواقعي بموجب المادة 7 أن الاستهلاك المستهدف كان مبالغا فيه في بعض البلدان. ولذلك يمكن أن يعزى جزء من الفوائض على الأموال الملتزم بها لعام 2010 إلى نقاط البداية المبالغ فيها في هذه البلدان.

ثالثا-5. فعالية أنشطة محددة منفذة في إطار الاتفاقات المتعددة السنوات

ثالثا-5-1 تدريب تقني التبريد

95- تهدف برامج التدريب على الممارسات الجيدة في التبريد إلى خفض انبعاثات غازات التبريد المستنفدة للأوزون أثناء خدمة نظم التبريد وتكييف الهواء أو صيانتها أو تركيبها أو التعاقد عليها أو التخلص منها. وبدأ تنفيذ أنشطة التدريب كجزء من خطط إدارة غازات التبريد واستمرت في خطط الإزالة الوطنية وخطط إزالة القطاعات وخطط إدارة الإزالة النهائية التي تستعمل نموذج الاتفاقات المتعددة السنوات. وأبلغت الأمانة اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع والستين بحصول ما مجموعه 77 502 تقني خدمة تبريد على تدريب، واعتماد 60 375 تقنيا (نحو

78 في المائة) وتم تدريب 627 3 مدرباً لتقني التبريد. وأخذت هذه الإحصاءات من أحدث البيانات المبلغ عنها للفترة 2006-2010 إلى جانب بيانات من تقارير السنوات السابقة.³

96- وفي عام 2006، اعتمدت اللجنة التنفيذية المقرر 6/49 الذي يتطلب حصول التقنيين الذين يقومون بأنشطة فنية في خدمة التبريد على شهادة. وفي العينة المختارة من 14 بلداً، اعتمدت 9 بلدان، أو 64 في المائة، تشريعاً يتطلب الزام الحصول على شهادة لتقني التبريد المدربين (المرفق التاسع).

ثالثاً-5-2 خطط الحوافز والإعانات

97- وافقت اللجنة التنفيذية على برامج الحوافز كأنشطة فردية بموجب خطط إدارة غازات التبريد القائمة أو الجديدة في 20 بلداً من بلدان المادة 5. وكان اليونديبي هو الوكالة المنفذة لجميع هذه البرامج. ووفقاً لتقرير تقييم في عام 2007 قدم إلى الاجتماع الثاني والخمسين،⁴ أدرجت العديد من خطط الإزالة الوطنية وخطط إدارة الإزالة النهائية عنصراً يتناول استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في القطاع الفرعي للتبريد للمستخدمين النهائيين من خلال تحويل وإعادة تهيئة معدات التبريد للمستخدمين النهائيين بتطبيق خطط الحوافز. وأبلغت سبعة بلدان من بين 14 بلداً مختاراً في العينة في المرفق التاسع عن 597 حالة من معدات المستخدمين النهائيين التي تم تحويلها أو إعادة تهيئتها كجزء من أنشطة الاتفاقات المتعددة السنوات الخاصة بها. وأبلغت ثلاث بلدان (البرازيل وكوستاريكا وتركيا) عن معظم هذه الحالات (575). وفي بعض الحالات، استعمل الهيدروكلوروفلوروكربون-22 ومخاليط غازات تبريد مع المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في إعادة تهيئة معدات المستخدمين النهائيين مما أضعف استدامة عمليات إعادة التهيئة هذه.

98- وكان تخصيص الإعانات من الأشكال الأخرى لزيادة الإحساس بالملكية للمستفيدين من الصندوق المتعدد الأطراف. وقدمت الإعانات إلى مالكي ورش العمل لشراء معدات خدمة في الفلبين وتايلند.

رابعاً- الفعالية المؤسسية

رابعاً-1 مشاركة وكالة واحدة مقابل مشاركة عدة وكالات

99- يعرض المرفق العاشر مجموعتين من الاتفاقات المتعددة السنوات. وتشتمل المجموعة الأولى على اتفاقات متعددة السنوات تنفذها وكالة واحدة وتشتمل المجموعة الثانية على الحالات التي تشترك فيها أكثر من وكالة واحدة. ويرد لكل مجموعة التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية وهي موجزة في الجدول التالي.

الجدول 5: التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية للاتفاقات المتعددة السنوات في العينة

المجموع	اتفاقات متعددة السنوات بوكالات متعددة	اتفاقات متعددة السنوات بوكالة واحدة	المجموع
36	15	21	العدد الإجمالي
	10	12	عدد الاتفاقات بتأخيرات في التنفيذ
	66%	57%	التأخيرات كنسبة مئوية من المجموع

100- ومن حيث الأرقام المطلقة، فإن عدد الاتفاقات المتعددة السنوات التي تنفذها وكالة واحدة يتجاوز عدد الاتفاقات التي تشترك فيها أكثر من وكالة (21 مقابل 10). غير أنه من حيث النسبة المئوية، فقد كان أداء الاتفاقات

³ UNEP/OzL.Pro/ExCom/64/6
⁴ UNEP/OzL.Pro/ExCom/52/8

التي تشترك فيها أكثر من وكالة أسوأ (66 في المائة مقابل 57 في المائة). وهذا يعني احتمال زيادة التأخيرات في الاتفاقات التي تشترك فيها أكثر من وكالة واحدة على الرغم من أن الاختلاف ليس كبيراً.

101- ومع ذلك، فإن التنسيق بين الوكالات لا يشار إليه كسبب للتأخيرات في المشروعات التي تشترك فيها أكثر من وكالة. وحسبما يرى من المرفق العاشر، من بين عشرة حالات في هذه المجموعة، فقد سجلت ست حالات عدم إكمال التحقق أو تحقق غير مناسب بوصفه السبب الرئيسي في التأخير.

102- وبحثت تقييمات سابقة مشاركة الوكالات في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات، وخاصة أثر مشاركة أكثر من وكالة وعلى سبيل المثال، أشار التقرير النهائي بشأن تقييم إدارة خطط الإزالة الوطنية في غير بلدان المادة 5 ورصدها والتحقق منها (UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/12) إلى أنه "ستكون هناك حاجة خاصة للتنسيق بين الوكالات عندما تشترك عدة وكالات منفذة وثنائية. وفي حين يختلف شكل ووتيرة التبادلات بين الوكالات، فلم يبلغ أي بلد عن صعوبات فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات المنفذة".

رابعاً-2 وحدات الأوزون الوطنية مقابل وحدات إدارة المشروعات

103- إن وحدات الأوزون المحلية ووحدات إدارة المشروعات هي مؤسسات محلية تشترك في تنفيذ البرامج الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون. وأنشئت وحدات الأوزون الوطنية عندما بدأت البلدان في إعداد البرامج القطرية وأصبحت في وقت لاحق نقطة الاتصال الوطنية لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وتتولى وحدة الأوزون الوطنية مسؤولية جمع البيانات والإبلاغ عنها، والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والمساعدة في إعداد تشريع وطني بشأن مراقبة استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون.

104- وظهرت وحدات إدارة المشروعات على الساحة مع إدخال الاتفاقات المتعددة السنوات وهي غير موجودة في جميع البلدان. وتميل غير البلدان ذات الاستهلاك المنخفض إلى إنشاء وحدات إدارة المشروعات في حين يجري استشاريون فرديون في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض واجبات وحدات إدارة المشروعات عند الحاجة. ويمكن أن يرجع ذلك إلى اختلاف عبء العمل بين الاتفاقات المتعددة السنوات في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض مقارنة بعبء العمل في الاتفاقات المتعددة السنوات في غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض. وعادة ما تنظم العلاقة بين وحدة الأوزون الوطنية ووحدة إدارة المشروعات بموجب اتفاق ينص على تنفيذ وحدة إدارة المشروعات للأنشطة المدرجة في الاتفاق المتعدد السنوات. ويمكن أن يكون العقد بين وحدة الأوزون الوطنية ووحدة إدارة المشروعات أو بين الوكالة ووحدة إدارة المشروعات. وتغطي تكاليف وحدة إدارة المشروعات من ميزانية الاتفاق المتعدد السنوات.

105- واستنتج أحد التقييمات السابقة أن وحدات الأوزون الوطنية تركز الآن على الإطار القانوني وجمع البيانات والإبلاغ عنها والتنسيق بين الوزارات وذلك في الحالات التي أنشئت فيها وحدات إدارة المشروعات.

106- ويبدو أن الترتيب المالي مناسب لنموذج تمويل الاتفاقات المتعددة السنوات. وتمول وحدة الأوزون الوطنية في إطار مشروعات التعزيز المؤسسي وتمول وحدة إدارة المشروعات من ميزانية الاتفاقات المتعددة السنوات ويمكن حلها بعد انتهاء الاتفاق. وعلى الرغم من ذلك، إذا أنجز الاتفاق قبل الموعد النهائي للامتثال بموجب بروتوكول مونتريال وانتهى تمويل وحدة إدارة المشروعات، يمكن أن تتوقف أنشطة الرصد ويعرض ذلك استدامة نتائج الاتفاق للخطر.

107- غير أن المقرر 57/35 لعام 2001 يسمح بتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي حتى عام 2010 حتى في حالة البلدان التي اكملت برنامج الإزالة الخاص بها قبل الموعد المحدد. وبالتالي وفر التمويل الذي يمكن التنبؤ به لوحدة الأوزون الوطنية وأبقى الحافز المتعلق بالإزالة المبكرة في اتساق مع الولاية الأصلية للصندوق المتعدد الأطراف وضمن استدامة نتائج الاتفاقات المتعددة السنوات في حالة الإزالة المبكرة.

رابعاً-3 الاتفاقات المتعددة السنوات وأدوات السياسة الحكومية

رابعاً-3-1 التراخيص والحصص والحوافز المالية وتدابير إنفاذ السياسة العامة

108- تشمل استراتيجيات الاتفاقات المتعددة السنوات على أنشطة بشأن تحديث وتعزيز المتطلبات القانونية مثل نظام إصدار التراخيص والحصص والحوافز المالية وخطط التثبيط وإدخال تدابير لإنفاذ السياسات. ويوجز المرفق الحادي عشر بيانات بشأن 32 بلدا فيما يتعلق بهذه المسائل.

109- وأبلغت جميع البلدان الـ32 في العينة عن متطلبات لتصاريح استيراد المواد المستفدة للأوزون السائبة. وأبلغت جميع البلدان ما عدا بلدا واحدا (الأرجنتين) عن وجود مثل هذا النظام للتصاريح. غير أن نظام إصدار التراخيص الفعال يتطلب وجود حصص لتقييد الواردات من المواد المستفدة للأوزون وإجراءات لنظام منصف لتخصيص الحصص. وأبلغ 29 بلدا عن وجود نظام حصص لاستيراد المواد المستفدة للأوزون سائبة.

110- وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ 26 بلدا عن وجود نظام تصاريح يعمل وأبلغ 25 بلدا عن نظام حصص لتصدير المواد المستفدة للأوزون السائبة. ولا يكون نظام الحصص لتصدير المواد المستفدة للأوزون ضروريا للبلدان المنتجة للمواد المستفدة للأوزون فحسب. ذلك أن هذا النظام ينتج المواد الكلوروفلوروكربونية المعدة لإعادة التصدير عن طريق فرض متطلبات تبلغ أكثر صرامة. كما يسهم النظام في خفض الكميات المتاحة من المواد الكلوروفلوروكربونية في البلدان الأخرى من المنطقة.

111- ويقتضي تعديل بروتوكول مونتريال لعام 1997 أن تنشئ الأطراف في بروتوكول مونتريال وتنفذ نظاما لإصدار التراخيص للواردات والصادرات من المواد المراقبة الجديدة والمستخدم والمعاد تدويرها والمستردة وإبلاغ أمانة الأوزون بها. ويخضع تنفيذ تعديل مونتريال لإشراف لجنة التنفيذ. وفي الوقت الحالي، صدق 184 طرفا على تعديل بروتوكول مونتريال أو انضم إليه أو قبله في حين لم يقم بذلك 12 من بلدان المادة 5.

112- وبحثت الدراسة المدة بين قبول تعديل مونتريال وإنشاء نظم إصدار التراخيص أو التصاريح (المرفق الحادي عشر). وأنشأت 65 في المائة من البلدان في العينة من بين 32 بلدا النظام الخاص بها لإصدار التراخيص أو التصاريح قبل تاريخ قبول تعديل مونتريال. وفيما يتعلق بالبلدان المتبقية التي تبلغ نسبتها 35 في المائة من العينة، فقد استغرق نظم إصدار التراخيص من سنة إلى سبعة سنوات بعد الانضمام إلى تعديل مونتريال.

113- وفيما يتعلق بنفس العينة، بحثت الدراسة المدة بين الموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات والوقت الذي أدخل فيه البلد نظام إصدار التراخيص للواردات من المواد المستفدة للأوزون، باستخدام الموافقة على الاتفاق كمنقطة مرجعية. واستنتجت الدراسة أن المدة تتراوح ما بين 12 سنة قبل الموافقة و5 سنوات بعد الموافقة، مما يعني أن 75 في المائة من البلدان كان لديها نظام لإصدار التراخيص قبل 12 سنة من الموافقة على الاتفاق نتيجة مشروعات التعزيز المؤسسي والمساعدة التقنية. ولم يكن لدى 25 في المائة من البلدان هذه النظم حتى 5 سنوات بعد الموافقة على الاتفاق الخاص بها.

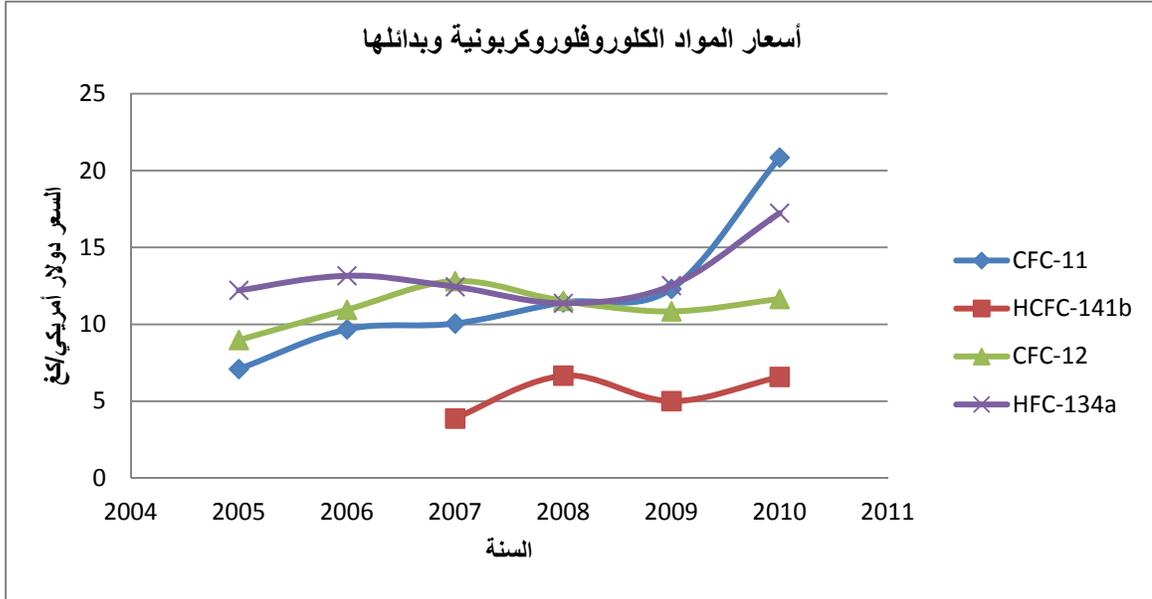
رابعاً-3-2 تدابير تنظيم الاستيراد

(أ) متوسط أسعار المواد الكلوروفلوروكربونية وبدائلها

114- يمكن استخدام التغيير في أسعار المواد الكلوروفلوروكربونية وبدائلها كمؤشر لفعالية اللوائح المتعلقة بالواردات والصادرات والمبيعات من المواد المستفدة للأوزون السائبة. ومنذ عام 2005 أدرجت بلدان المادة 5 بيانات ذات صلة في تقاريرها المتعلقة بتنفيذ برامجها القطرية. ويبين الشكل 5 والمرفق الثاني عشر زيادة ثابتة في أسعار الكلوروفلوروكربون-11 مما يدل على تضائل التغيير في مدى توافر هذه المادة المراقبة. وزادت أسعار الكلوروفلوروكربون-12 ووصلت إلى نفس أسعار الهيدروفلوروكربون-134 أ في عامي 2007 و2008. وبالإضافة

إلى ذلك، زاد السعر زيادة كبيرة لأسباب غير معلومة في عام 2010. وفي وقت لاحق، زادت الفجوة بين أسعار الكلوروفلوروكربون-12 وغازات التبريد البديلة (الهيدروفلوروكربون-134أ) على الرغم من تقييد توافر الكلوروفلوروكربون-12 الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التجارة غير المشروعة. ويرد الترابط بين الأسعار في الشكل 5.

الشكل 5: أسعار المواد الكلوروفلوروكربونية وبدائلها



(ب) التدابير التي تنظم استيراد وبيع المعدات التي تحتوي على المواد المستنفدة للأوزون

115- إن اللوائح المتعلقة باستيراد وبيع معدات التبريد وتكييف الهواء التي تحتوي على المواد المستنفدة للأوزون تعتبر فعالة جدا لمعالجة الطلب على المواد الكلوروفلوروكربونية في قطاع خدمة التبريد. وكان هذا هو الهدف الرئيسي في خفض استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في العديد من بلدان المادة 5. وترد البيانات ذات الصلة في المرفق الحادي عشر.

116- وبعد عام 1995، توقفت غير بلدان المادة 5 عن إنتاج معدات تبريد جديدة قائمة على المواد الكلوروفلوروكربونية، وخاصة البرادات المنزلية وأجهزة التجميد وأدخلت لوائح لقطاع الخدمة. ونتيجة لذلك، وصل عدد كبير من الأجهزة القائمة على المواد الكلوروفلوروكربونية إلى بلدان المادة 5، وخاصة في أفريقيا، مما زود التحديات التي تواجه تحقيق أهداف إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية في هذه البلدان. ومن هنا، كانت أهمية توقيت اعتماد تشريع بشأن حظر الواردات والمبيعات من معدات التبريد المستخدمة في قطاع خدمة التبريد. واعتمد نحو 50 في المائة من البلدان في العينة تشريعا يحظر استيراد البرادات وأجهزة التجميد المستخدمة قبل عام 2004. وساعد هذا التدبير بشكل إيجابي في تحقيق هدف تخفيض المواد الكلوروفلوروكربونية بنسبة 50 في المائة في عام 2005.

117- وأدخل 11 بلدا لوائح بشأن حظر الواردات والمبيعات من معدات التبريد المستخدمة بعد الموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات في هذه البلدان. ووصل متوسط المدة حتى اعتماد هذه اللوائح إلى 3.5 سنة.

118- وبصفة عامة، أدخل 85 في المائة من البلدان حظرا على الواردات ونحو 52 في المائة من هذه البلدان حظرت بيع البرادات المنزلية وأجهزة التجميد المستخدمة ونظم تكييف الهواء المتحركة وغيرها من أجهزة تكييف الهواء بما في ذلك أجهزة تبريد المباني. وتناول عدد مماثل من البلدان واردات ومبيعات الأيروسولات التي تحتوي

على المواد الكلوروفلوروكربونية باستثناء أجهزة الاستنشاق المزودة بمقياس للجرعات واستخدام المواد الكلوروفلوروكربونية في إنتاج بعض أنواع الرغوى أو جميع أنواعها.

119- وتجدر الإشارة إلى أن حظر الواردات والمبيعات من معدات التبريد المستخدمة التي تحتوي على مواد مراقبة لا يعتبر تدبيراً فعالاً إلا إذا كان سوق معدات التبريد التي تحتوي على غازات تبريد بديلة ناضجاً تماماً. ويلاحظ أن عام 2000 كان نقطة البداية بشأن لوائح الحظر وكانت معدات التبريد التي تستعمل المواد الهيدروفلوروكربونية (وفيما بعد الهيدروكلوروكربونية) متاحة على نطاق واسع في السوق.

(ج) إنفاذ اللوائح الحكومية

120- لا توجد بيانات كثيرة عن القدرات القائمة في مجال الكشف عن التجارة غير المشروعة. ولا تشمل التقارير المرحلية على معلومات دقيقة عن تدريب موظفي الجمارك. وعلى سبيل المثال، توفر التقارير المرحلية الخاصة بالبرامج القطرية في عام 2006 بيانات تراكمية عن موظفي الجمارك الذين حصلوا على تدريب ولكنها لا تشير إلى النسبة المئوية من موظفي الجمارك المدربين حسب البلد. وتشير بيانات البرامج القطرية لعام 2010 المتاحة لدى الأمانة إلى أنه تم تدريب 15 997 من موظفي الجمارك في 106 بلدان (من بين 142 بلداً أبلغ عن البيانات). وليس من الواضح ما إذا كانت هذه البيانات سنوية أو تراكمية⁵. ولا توجد معلومات متاحة عن التناوب بين موظفي الجمارك.

121- وبالإضافة إلى ذلك، لا توفر الاتفاقات المتعددة السنوات والتقارير المرحلية المتعلقة بالبرامج القطرية معلومات كثيرة عن التعاون بين إدارات الجمارك والوكالات الأخرى بشأن تقاسم المعلومات الاستخباراتية ومعلومات عن اعتراضات التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة للأوزون. ومن بين عينة من 14 بلداً، تتقاسم 10 بلدان فقط قاعدة بيانات إلكترونية عن الواردات الفعلية بين إدارات الجمارك ومكاتب الأوزون. وأبلغ بلدان إثنان فقط عن توقف الواردات غير المرخص بها من المواد المستنفدة للأوزون.

122- وابتداءً من الاجتماع الثامن والستين، سيتعين على الحكومات الإبلاغ عما إذا كانت وضعت نظاماً وطنياً لإصدار التراخيص والحصص للواردات من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وحيثما ينطبق للإنتاج والتصدير (المقرر 17/63). وستشتمل الاتفاقات أيضاً على إشارة إلى المقرر 6/49 بشأن فرض عقوبات في حالة انتهاك اللوائح القائمة.

خامساً- التأخيرات في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات: الأسباب والآثار

123- تحدد اللجنة في الاتفاقات المتعددة السنوات المواعيد النهائية لتقديم الشرائح السنوية. وفي بعض الأحيان، لا تحدد الاتفاقات اجتماع اللجنة التنفيذية في حين أنها تشير إلى سنة التقديم. وينطبق ذلك في حالة مشروعات بروميد الميثيل. ووضع الاجتماع السابع والأربعون بنداً فرعياً مستقلاً على جدول الأعمال بشأن التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية وصرف الأموال للشرائح والالتزامات (المقرر 50/47(د)). وكان الهدف من ذلك هو تشجيع البلدان والوكالات المعنية على تقديم الشرائح السنوية في أقرب وقت ممكن والتغلب على الصعوبات في الالتزام بالمواعيد النهائية.

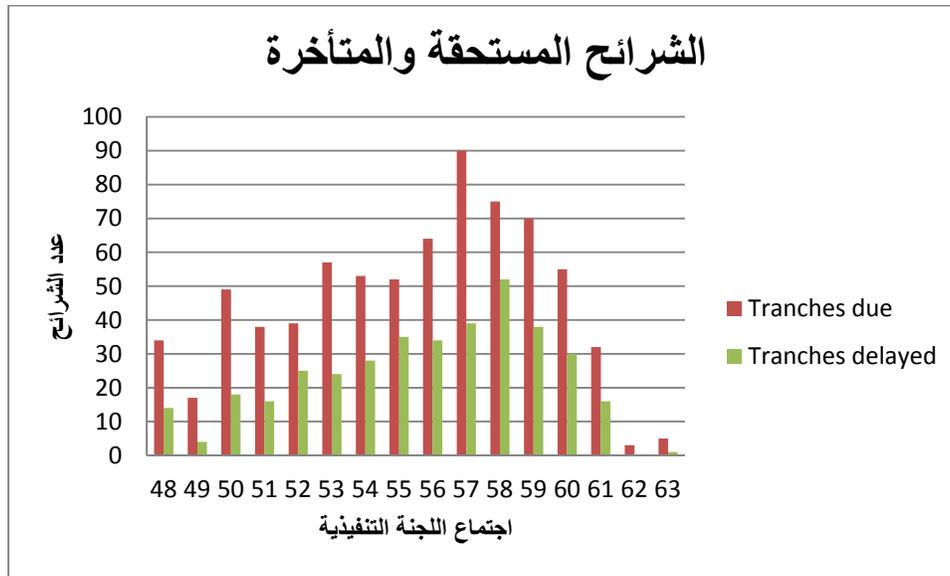
124- وابتداءً من الاجتماع الثامن والأربعين، نظرت اللجنة التنفيذية في مقترحات أعدتها الأمانة بشأن مواعيد نهائية منقحة لتقديم الشرائح السنوية. ونظرت في حالات محددة من الشرائح المتأخرة واتخذت مقرراتاً للتشجيع على تقديم الشرائح في الوقت المقرر. وتوجه رسائل إلى البلدان والوكالات المنفذة المعنية تطلب إليها التعجيل بتقديم الشرائح المتأخرة.

⁵ UNEP/OzL.Pro/ExCom/64/6

125- واستخلصت بيانات بشأن التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية من تقارير الأمانة المقدمة إلى 15 اجتماعاً متتالياً للجنة التنفيذية (من الاجتماع الثامن والأربعين إلى الاجتماع الثالث والستين) من أبريل/نيسان 2006 إلى أبريل/نيسان 2011. ويرد تجميع وموجز للبيانات في المرفق الخامس. وكانت هناك 674 شريحة سنوية تستحق التقديم خلال هذه الفترة. ومن بين هذه الشرائح السنوية، لم تقدم 304 (45.1 في المائة) شرائح حسب الجدول الزمني المقرر. واستعرضت الأمانة 370 شريحة مقدمة وسُحبت 70 شريحة أو أُوصي بعدم نظر اللجنة التنفيذية فيها. وكانت أسباب التأخيرات هي بطء معدل الصرف والتنفيذ؛ ومشاكل تتعلق بتقارير التحقق؛ وتقديم وثائق غير كاملة. وعادة ما تُؤجل الشرائح بموجب اتفاقات متبادلة بين الأمانة والوكالات المنفذة. وإجمالاً، تأجل تقديم 374 شريحة أو 56.8 في المائة من مجموع الشرائح. وتوزيع هذه الشرائح كما يلي: 98 أو 26.2 في المائة – اليونديبي؛ 134 أو 35.8 في المائة – اليونيب؛ 70 أو 18.7 في المائة – اليونيدو؛ 43 أو 11.4 في المائة – البنك الدولي؛ 29 أو 7.7 في المائة – الوكالات الثنائية.

126- ويبين الشكل 6 أن توزيع الشرائح المستحق تقديمها والمتأخرة كان متفاوتاً في الفترة من عام 2006 إلى عام 2011. وزاد عدد هذه الشرائح ابتداءً من عام 2006 (100 شريحة مستحقة و36 شريحة متأخرة) ووصل إلى ذروته في عام 2009 عندما وصل عدد الشرائح المستحقة والمتأخرة إلى 235 و129 على التوالي. وفي عام 2011 كانت هناك 5 شرائح مستحقة وواحدة متأخرة. وترد الشرائح المستحقة والمتأخرة في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية في الشكل 6.

الشكل 6: شرائح التمويل المستحقة والمتأخرة



127- وقررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الستين أنه ينبغي إدماج أموال شرائح خطط الإزالة الوطنية أو خطط إدارة الإزالة النهائية التي لم تقدم إلى الاجتماع الحادي والستين في خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ذات الصلة للبلدان المعنية.

128- ويرد أدناه تصنيف لأسباب التأخيرات في تقديم الشرائح أو الموافقة عليها:

(أ) **تأخر الإجراءات من الوكالات المنفذة- 57.6 في المائة:** عدم اكتمال أنشطة بموجب الشرائح السابقة أو عدم إحراز ما يكفي من تقدم في تنفيذ نواتج بشأن الشريحة السابقة؛ تطلب اتفاق المنحة و/أو برنامج العمل التعديل؛ انخفاض معدل صرف الأموال الموافق عليها وتأخير في الشراء؛ وجود أموال كافية في إطار الشرائح القائمة؛ عدم إكمال التقديم؛ إعادة الترتيب الإداري.

- (ب) **تأخر الإجراءات من الحكومات – 24.7 في المائة:** تأخر الحكومات في التوقيع على وثائق المشروع أو اتفاقات المنح؛ عدم وجود نظام للتراخيص؛ إعادة ترتيب مؤسسي؛ وضع سياسي غير موافق.
- (ج) **مشاكل تتعلق بتقرير التحقق – 15.5 في المائة:** عدم تقديم تقرير التحقق مع طلب الشريحة أو تحقق غير ملائم.
- (د) **عدم التنسيق بشكل ملائم بين الوكالات المنفذة – 1.6 في المائة:** أدى تأخر إجراءات الوكالة الرئيسية إلى تأخر تقديم الشرائح من قبل الوكالات المشاركة.
- (هـ) **أسباب أخرى – 0.5 في المائة:** صعوبة الظروف المناخية؛ كوارث طبيعية؛ تغيير الوكالة المنفذة.

سادسا- التنسيق بين مختلف الأطراف

129- يتطلب تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات درجة عالية من التنسيق مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية فضلا عن التفاعل مع عدد من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني؛ كما يعتمد التنفيذ على طريقة التشغيل الداخلية للوكالات المنفذة.

130- وتتطلب إجراءات البنك الدولي القياسية إنشاء وحدة تنفيذ ورصد أو مكتب لإدارة المشروعات في البلد يعمل بالنيابة عن الحكومة. وتخول الاتفاقات القانونية/برامج العمل لهذه المؤسسة الدور التنسيقي والإداري الشامل وتصف مسؤولياتها فضلا عن دورها التشغيلي فيما يتصل بوحدة الأوزون الوطنية (والكيانات المحلية الأخرى حسب الاقتضاء). وتعد برامج العمل قائمة بمؤشرات الأداء التي يتعين تحقيقها دوريا (على أساس سنوي كحد أدنى). ويرتبط الصرف بتحقيق مؤشرات الأداء. ويرصد البنك التنفيذ الشامل، أساسا من خلال مؤشرات الأداء الواردة في التقارير المرحلية السنوية التي يتعين أن تقدمها وحدة التنفيذ والرصد/مكتب إدارة المشروعات ووحدة الأوزون الوطنية.

131- وطبقت هذه الترتيبات المؤسسية، مع بعض الاختلافات وفقا للظروف المحلية، على جميع أنواع الاتفاقات المتعددة السنوات الـ 25 (خطط الإزالة الوطنية وخطط إزالة القطاعات وخطط إدارة الإزالة النهائية) التي ينفذها البنك الدولي في بلدين إثنين من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض و 13 بلدا من بلدان المادة 5 الأخرى.

132- ويعتمد اليونديبي واليونيب واليونيدو أساسا على وحدات الأوزون الوطنية والاستشاريين الدوليين. ونفذ اليونديبي 34 خطة من خطط إدارة الإزالة النهائية بالتعاون مع اليونيب. وعادة ما تشمل مسؤوليات اليونديبي على برامج الاسترداد وإعادة التدوير والتدريب وتوفير المساعدة التقنية لقطاع المستخدمين النهائيين وبرامج الحوافز. ويتولى اليونيب مسؤولية تحديث السياسة العامة وإنفاذها والتدريب والتوعية العامة فضلا عن أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ.

133- ويلعب اليونيب دورا رياديا في مجال إقامة الشبكات الإقليمية من خلال برنامج المساعدة على الامتثال التابع له وبوصفه آلية عالمية لتبادل المعلومات. غير أنه لا يوجد ما يشير إلى إجراءات محددة اضطلع بها اليونيب لاستخدام هذه الآليات في برامج التنفيذ السنوية وفي التقارير المرحلية. وأشار إلى برنامج المساعدة على الامتثال وغرفة تبادل المعلومات في بعض الاتفاقات غير أن ذلك كان بشكل عام. وأبلغت الوكالات عن صعوبات في إدراج أنشطة برنامج المساعدة على الامتثال في برامجها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات.⁶

134- وتنفذ اليونيدو الاتفاقات المتعددة السنوات بوصفها الوكالة المسؤولة الوحيدة وبالتعاون مع وكالات منفذة وثنائية أخرى. وتتولى اليونيدو مسؤولية تنفيذ 18 خطة بالتعاون مع اليونيب. وتقاسم المسؤوليات بين اليونيدو واليونيب يماثل تقاسم المسؤوليات بين اليونديبي واليونيب.

⁶ UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13

135- وجمعت عدة وكالات منفذة وثنائية مواردها لتنفيذ اتفاقات متعددة السنوات في 92 بلدا من بلدان المادة 5. وكان تبرير مشاركة أكثر من وكالة واحدة في البلدان ذات حجم الاستهلاك الكبير هو أنها تسمح باستعمال خبرات فرادى الجهات الفاعلة المحتملة والمتخصصة بفعالية أكبر. وفي الماضي، كان التنفيذ المشترك يتضمن عناصر من المنافسة بين الوكالات. وأصبحت الوكالات المنفذة على علم ببعضها البعض الآن.

136- ويعرض المرفق الثالث عشر وصفا للوضع المؤسسي في تنفيذ خطط الإزالة الوطنية وخطط إزالة القطاعات وخطط إدارة الإزالة النهائية في أنتيغوا وبربودا والارجنتين وجزر البهاما وبنغلاديش والبرازيل وكرواتيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تشتمل على وحدات تنفيذ ورصد للمشروعات ووحدات الأوزون الوطنية والهيئات الحكومية والإقليمية ذات الصلة.

سابعا- جمع البيانات ورصدها

سابعا-1 الإجراءات التنظيمية لجمع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون والإبلاغ عنها

137- عادة ما تتعاون وحدات الأوزون الوطنية ووكالات إصدار التراخيص المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون والوكالات المعنية بالإحصاءات التجارية وإدارات الجمارك في مجال جمع البيانات. وتتولى وحدة الأوزون الوطنية مسؤولية إبلاغ أمانة الأوزون التابعة لليونيب بالبيانات. وهناك إجراءات تنظيمية لجمع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون في 28 بلدا وليس لدى بلد واحد أي إجراءات لجمع البيانات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون (المكسيك) وقدم بلد واحد بيانات متعارضة (إكوادور) ولم يقدم بلد واحد بيانات في هذا الصدد (بوركينافاسو).

سابعا-2 رصد البيانات والإبلاغ عنها وجودتها

138- تحصل اللجنة التنفيذية على معلومات تتعلق بتنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات من عدة مصادر. وهي:

- (أ) التقارير المرحلية المجمعّة السنوية التي توزع التقدم والمعلومات المالية التي تقدمها الوكالات المنفذة والثنائية بشأن الاتفاقات المتعددة السنوات الموافق عليها في قطاعي الإنتاج والاستهلاك؛
- (ب) التقرير المتعلق بحالة المشروعات التي تعاني من تأخيرات في التنفيذ وبلدان المادة 5 من حيث احتمالات تحقيق الامتثال لتدابير الرقابة التالية لبروتوكول مونتريال. ويقدم هذا التقرير في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية؛
- (ج) وثائق تخطيط الأعمال السنوية مع بيانات تخصيص الموارد، بما في ذلك الاتفاقات متعددة السنوات؛
- (د) تقارير بشأن التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية للاتفاقات المتعددة السنوات في كل اجتماع.

139- ويتم إعداد هذه التقارير من التقارير المرحلية والمالية التي تعدها الوكالات المنفذة وفقا لمبادئ توجيهية تشغيلية للإبلاغ عن التقدم والإبلاغ المالي (وضعت في يونيه/حزيران 1996 وجرى تنقيحها في أبريل/نيسان 2003).

140- وبالإضافة إلى ذلك، توفر تقارير التنفيذ السنوية للجنة التنفيذية معلومات عن التقدم في تنفيذ برامج العمل السنوية للاتفاقات المتعددة السنوات. وينبغي تقديم تقارير التنفيذ السنوية إلى جانب تقارير التحقق المستقلة بالاقتران مع طلب تمويل الشريحة.

141- ونظرت اللجنة التنفيذية في خيارات لتحسين دقة رصد وتقييم التقدم الذي تحرزه الوكالات فيما يتعلق بالاتفاقات المتعددة السنوات في اجتماعها السابع والأربعين. وطلب إلى الوكالات المنفذة تقديم معلومات إضافية بشأن تقديم خطط التنفيذ السنوية المتعلقة بالمصروفات والأنشطة المستكملة والمتعلقة باستكمال الأنشطة المتأخرة. وينبغي

مواصلة إجراء مقارنة بين ما كان مخصصا في الشريحة السنوية السابقة وما تحقق من أنشطة. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالمصروفات تراكمية، وينبغي توفير أيضا بيانات تتعلق بالالتزامات الفعلية أو المخصصة، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الوكالات المنفذة تسجيل الإزالة وفقا لمستويات الاستهلاك الفعلية والحقيقية التي تحققت في الشرائح السنوية من الاتفاقات المتعددة السنوات. ويشير تقييم إدارة ورصد خطط الإزالة الوطنية⁷ إلى عدم وجود شكل موحد لتقارير التنفيذ السنوية وأنها تختلف اختلافا كبيرا من حيث الطول والهيكل والمحتوى.

142- وأخذت الأمانة بزمام المبادرة وأعدت جداول تقدم نظرة عامة على الاتفاقات المتعددة السنوات تهدف إلى توحيد المعلومات المتعلقة بالنتائج. وقد أسهم إدخال هذه الجداول بالفعل في تحسين جودة الإبلاغ في بعض الحالات. غير أن هناك عددا من بلدان المادة 5 التي لا تزال تواجه صعوبات في تقديم البيانات على الإنترنت. كما أن البيانات المتعلقة بالأنشطة المنفذة التي تدخلها العديد من البلدان غير كاملة.

143- وتعتمد جودة التقارير المقدمة إلى اللجنة التنفيذية على جودة البيانات المقدمة إلى الوكالات المنفذة من خلال نظم الرصد الموضوعية في بلدان المادة 5. وحسبما ذكر أنفا، فإن الرصد والإبلاغ في خطط إدارة الإزالة النهائية تكون ضمن مسؤوليات وحدات الأوزون الوطنية بمساعدة من خبراء محليين ودوليين. والبيانات المبلغ عنها بموجب خطط إدارة الإزالة النهائية تماثل البيانات التي تبلغ عنها وحدات الأوزون الوطنية بموجب خطط إدارة غازات التبريد ومشروعات التعزيز المؤسسي.

144- وتعتمد متطلبات الرصد والإبلاغ بموجب خطط الإزالة الوطنية وخطط إزالة القطاعات على هيكل الاتفاق المتعدد السنوات المعني وعادة ما تكون أكثر تعقيدا من حالة خطط إدارة الإزالة النهائية. ولذلك تتناول الترتيبات المؤسسية لنظم الرصد الأوضاع والاحتياجات الخاصة التي يحددها البلد. ويرد وصف للترتيبات في وثائق المشروعات وفي التذييل 5-ألف "مؤسسات الرصد والأدوار" المرفقة باتفاقات محددة. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون الهيكل المقترح معقدا بدرجة كبيرة جدا مثلما هو الحال في خطط الإزالة الوطنية بإيران، حيث أنشئ مرفق التنفيذ والرصد لتنسيق تنفيذ أنشطة الوكالات الخمس (اليونيب واليونديبي واليونيدو وفرنسا وألمانيا) ورصدها والإبلاغ عنها في سبعة قطاعات صناعية. وإجمالا، خصص مبلغ 888 474 دولارا أمريكيا لدعم هذا المرفق في الخطة الوطنية للإزالة بإيران.

145- وينبغي تأكيد البيانات المبلغ عنها إلى اللجنة التنفيذية في كل تقرير من خلال تحقق يجريه مراجعون مستقلون للحصول على تمويل الشريحة. كما تبحث تقارير التحقق نظام جمع بيانات الاستهلاك المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون. ويمكن اختبار فعالية تقارير التحقق عن طريق مقارنة الاستهلاك المتوقع للسنة الأولى من الاتفاق المتعدد السنوات الوارد في الجدول الزمني للاستهلاك المسموح به (نقطة البداية) والاستهلاك الفعلي لنفس السنة بموجب المادة 7. وتمت مقارنة نقطة البداية وبيانات الاستهلاك بموجب المادة 7 في عينة من 21 بلدا لديه اتفاقات متعددة السنوات تشتمل على متطلبات بشأن التحقق. وكانت البيانات المبلغ عنها في تقارير التحقق قريبة جدا من بيانات المادة 7 ومثلت نحو 80 في المائة في المتوسط من نقطة بداية الاستهلاك المتوقعة (المرفق الخامس). ويمكن تفسير هذا الفرق كمؤشر على أن البلدان أصبحت مسؤولة بدرجة أكبر في الإبلاغ عن بيانات الاستهلاك الوطني لمعرفة أن هذه البيانات ستخضع للتحقق.

146- وأشارت الدراسة النظرية بشأن تقييم إدارة ورصد خطط الإزالة الوطنية⁸ إلى أنه يمكن تحسين مستوى الدقة إذا استخدم فحص الاستهلاك على مستوى الشركات لإجراء تحقق متبادل بشأن بيانات الاستهلاك. ولا تشتمل معظم تقارير التحقق على مثل هذا الفحص الإضافي.

147- وتشتمل جميع الاتفاقات على حكم ينص على أنه ينبغي إكمال جزء كبير من برنامج تنفيذ السنة السابقة من أجل الحصول على تمويل الشريحة. وسيكون التحقق مفيدا جدا لتأكيد ما إذا كان تم الوفاء بهذا الحكم. غير أن بعض

⁷ UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13

⁸ UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13

تقارير التحقق (على سبيل المثال إكوادور) اشتملت على فحص تفصيلي لحالة المؤسسات المسؤولة في الخطة والتقدم في تنفيذ الأنشطة المخصصة أظهرت بعض النتائج.

148- وتدرس اللجنة التنفيذية سنويا تقريرا مجمعا بشأن إنجاز المشروعات يستند إلى تحليل تقارير إنجاز المشروعات يغطي المشروعات الاستثمارية وغير الاستثمارية من الوكالات المنفذة. ويعد موجز للدروس المستفادة الواردة في تقارير إتمام المشروعات في الوثيقة للمساعدة في التغلب على المشاكل المماثلة في تنفيذ المشروعات.

ثامنا- المسائل المتعلقة بالاتصال والتوعية

149- أقرت اللجنة التنفيذية بأهمية الاتصال ورفع التوعية وعينت اليونيب بوصفه الوكالة الرئيسية في هذا المجال والمسؤول عن غرفة تبادل المعلومات. وفي عامي 1991 و1992، حُصص مبلغ 844 000 دولار أمريكي لأربع حلقات عمل إقليمية توفر لصناعي القرارات في الحكومات والصناعة معلومات أساسية عن سياسات واستراتيجيات مراقبة المواد المستنفدة للأوزون، فضلا عن أحدث المعلومات عن التكنولوجيات والمنتجات البديلة المتعلقة بالمواد المراقبة. ونتج عن هذه الأنشطة إعداد ضخم لبرامج قطرية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون ومشروعات استثمارية ومشروعات مساعدة تقنية في بلدان المادة 5.

150- ومن عام 1997 إلى عام 2001، حصل اليونيب على نحو 50 000 دولار أمريكي سنويا لإجراء أنشطة ترويج في المؤتمرات وحلقات العمل الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية. وتشتمل قنوات الاتصال الأخرى التي تشجع السياسات المتعلقة بالاتفاقات المتعددة السنوات على: اجتماعات اللجنة التنفيذية والأطراف واجتماعات الشبكات التابعة لليونيب واجتماعات العمل الدورية بين الأمانة والوكالات المنفذة والثنائية وزيارات الرئيس ونائب الرئيس إلى بلدان المادة 5. وأعد عدد من المطبوعات وتم نشرها لتوضيح المسائل الاستراتيجية والسياساتية والعملية لنظام الاتفاقات المتعددة السنوات الجديد.

Annex I

TERMS OF REFERENCE FOR A DESK STUDY FOR THE EVALUATION OF MULTI-YEAR AGREEMENTS

1. Under the guidance of the Senior Monitoring and Evaluation Officer and in collaboration with members of the Multilateral Fund Secretariat for the Implementation of the Montreal Protocol and of implementing agencies, the consultants will undertake a thorough examination and review of the existing documentation on the functioning of the multi-year agreements (MYAs). They will prepare a desk study that will serve as a documentary basis for the evaluation of MYAs, which has been included in the 2011-2012 evaluation work plan following decision 63/11 of the 63rd meeting of the Executive Committee.

Background

2. The MYA modality was introduced by the Executive Committee in 1998 to fund series of ODS phase-out plans in some specific industrial sectors replacing the stand-alone project modality. Since 2000, it became the predominant instrument to assist Article 5 countries in achieving compliance with the Montreal Protocol control schedule for CFCs and other controlled substances under sectoral and national ODS phase-out plans (NPPs) and terminal ODS phase-out management plans (TPMPs) the latter designed for low-volume-consuming (LVC) countries.

3. Under this Agreement, commitment by countries to a gradual ODS production/consumption reduction is matched with a commitment to a total level of funding by the Multilateral Fund, to be disbursed over a number of years. Annual disbursement of funds would happen only upon satisfactory review and clearance by the Executive Committee of independent verification of the annual ODS reduction of the previous year being successfully achieved. In addition, an Article 5 country has also to submit and receive endorsement from the Executive Committee for an annual implementation programme; and has to complete all actions set out in the last annual implementation programme.

Purpose and justification of the evaluation

4. Now more than 10 years after its introduction into the Multilateral Fund's business, it would be time to take another look at this funding modality not only for marking the completion of the phase-out of CFCs but also for the application of experience gained to the phase-out of HCFCs. Since the 61st meeting of the Executive Committee HCFC phase-out management plans (HPMPs) have adopted a MYA modified model.

5. Relevant findings and lessons learned from an in-depth review of the MYA funding modality might therefore be beneficial for both formulation of new and implementation of approved HPMPs.

A phased approach

6. The evaluation will be organized in two phases. The desk study is the first part of the evaluation. It will analyze all existing documentation related to MYA implementation and will examine the quality of information provided. Complementary data could be collected through discussions with programme officers, implementing agencies and national ozone officers if necessary. It will formulate further evaluation issues as well as questions to be answered during field visits. It will help identify the sample of countries to be visited and will formulate work hypotheses to be tested during field visits.

7. The second part will consist of the preparation of case studies following field visits in several countries. The analysis of data collected during field visits will answer questions raised in the desk study and will help formulate the final report including conclusions and recommendations to be presented to the Executive Committee at its 66th meeting.

8. These terms of reference are for the first phase of the evaluation, i.e. the desk study. The terms of reference for the second phase will be built on the outcome of the first phase.

Objectives of the desk study

9. The objective of desk study is to provide an in-depth review of the existing documentation on MYAs.

10. The desk-study will gather information on, *inter alia*:

- (a) **Effectiveness in achieving objectives.** Were MYA objectives achieved as planned? What were the difficulties and the advantages of this implementation modality, as reflected in the documentation? What was the influence of a multi-year, tranche-based funding modality on project functioning?
- (b) **Efficiency in handling allocated resources.** How overall allocated funds were subdivided between individual tranches and how available financial assets were spent in terms of disbursement and procurement of the necessary equipment; was the overall level of funding sufficient? Was the flexibility clause in the Agreement allowing the redistribution of funds between budget items used?
- (c) **Institutional and procedural issues related to project performance.** How did institutions (National Ozone Units and implementing agencies) adapt to this new modality?
- (d) **Causes of delays** e.g. were there delays in the implementation of the annual work programmes?
- (e) **Coordination among various parties.** Describe how did the main stakeholders collaborate within the framework of this new modality. Have usual cooperation patterns and roles assigned to participating stakeholders changed because of the introduction of MYAs? Did new co-operation patterns cause additional delays?
- (f) **Capacity building.** How has the MYAs helped improving technical and administrative capacity at the country level?
- (g) **Legislation related issues.** Was new legislation and regulation required? Which were the most effective tools of enforcement as well as the main obstacles?
- (h) **Monitoring, reporting and quality of data.** Analyze the quality and timeliness of reporting. How accurate were they in reflecting the ongoing reality? Should there be any modification in future reporting? How accurate are data collection methods (with special attention for ODS consumption data)?

- (i) **Communication and awareness-raising issues.** How well the MYAs were understood among stakeholders? Which were the main channels of communication and awareness-raising?
- (j) **Compliance issues.** Review whether projects and activities are in agreement with the 1985 Vienna Convention and the 1987 Montreal Protocol and their associated amendments and decisions.
- (k) **Any other issues** of importance for the formulating work-hypotheses for the MYA evaluation.

Scope of the desk study

11. The desk study will focus on a sample of completed and/or ongoing MYA projects. The sample will include such representation as regional distribution, size of consumption (LVC countries, medium-sized and large-consuming countries), and other relevant considerations.

Methodology

12. A team of two consultants will analyze the content of existing documents such as sectoral and NPPs and TPMPs with approved Agreements; verification reports; annual programmes; progress reports; relevant correspondence; and on-line MYA tables.

13. Furthermore, the consultants will discuss where necessary with members of the Multilateral Fund Secretariat and implementing agencies.

14. They will use narrative description and quantitative analysis as appropriate, and will organize data in tables and diagrams or any device aimed at providing a clear presentation of material.

15. The work will be subdivided between two consultants according to their competencies and areas of expertise.

16. The findings of the desk review will be peer-reviewed by an independent expert.

Timing

17. The consultants will prepare the desk study during a period of 15 working days. Timing for the case studies and final report will be established once the desk study is completed and approved by the Executive Committee.

Output

18. The desk study will yield a report (approximately 35 pages including annexes) that will provide a thorough review of the issues previously outlined. In addition to further evaluation questions and work hypotheses this report will also indicate countries to be visited for the elaboration of case studies. A final report will be issued after discussion with stakeholders and approval by the Executive Committee. Its endorsement by the Executive Committee is the condition to proceed with the second phase of the evaluation.

Annex II

ARTICLE 5 COUNTRIES IN NON-COMPLIANCE

Country	CFC			
	In non-compliance with freeze (using 1999 data)	In non-compliance with 50% reduction (using 2005 data)	In non-compliance with 85% reduction (using 2007 data)	In non-compliance with 100% reduction (using 2010 data)
Antigua and Barbuda	0.0	0.0	0.0	0.0
Argentina	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahamas	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0
Bangladesh	219.0	0.0	67.7	**
Bosnia and Herzegovina	126.8	38.7*	18.5	0.0
Brazil	1,086.2	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0	0.0	0.0
China	0.0	0.0	0.0	**
Costa Rica	0.0	0.0	0.0	0.0
Croatia	0.0	0.0	0.0	0.0
Democratic People's Republic of Korea	0.0	0.0	0.0	0.0
Democratic Republic of the Congo	0.0	0.0	0.0	0.0
Ecuador	0.0	0.0	0.0	0.0
Ghana	11.0	0.0	0.0	0.0
India	0.0	0.0	0.0	**
Indonesia	0.0	0.0	0.0	0.0
Iran (Islamic Republic of)	0.0	0.0	0.0	**
Kenya	1.6	40.9	0.0	0.0
Lebanon	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0
Mexico	0.0	0.0	0.0	0.0
Nigeria	636.2	0.0	0.0	0.0
Pakistan	0.0	0.0	0.0	0.0
Republic of Moldova	0.0	0.0	0.0	0.0
Serbia	0.0	0.0	0.0	0.0
Syrian Arab Republic	0.0	0.0	0.0	**
Thailand	0.0	0.0	0.0	0.0
Trinidad and Tobago	0.0	0.0	0.0	0.0
Turkey	0.0	0.0	0.0	0.0
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.0	180.6	0.0	0.0
Zimbabwe	0.0	0.0	0.0	0.0

*In compliance with action plans.

**For essential use authorizations for CFC consumption.

Country	CTC	
	In non-compliance with 85% reduction (using 2005 data)	In non-compliance with 100% reduction (using 2010 data)
Antigua and Barbuda	0.0	0.0
Argentina	0.0	0.0
Bahamas	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0
Bangladesh	0.0	0.0
Bosnia and Herzegovina	0.0	0.0
Brazil	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0
China	0.0	*
Costa Rica	0.0	0.0
Croatia	0.0	**
Democratic People's Republic of Korea	0.0	0.0
Democratic Republic of the Congo	14.2	0.0
Ecuador	0.0	0.0
Ghana	0.0	0.0
India	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0
Iran (Islamic Republic of)	2.1	0.0
Kenya	0.0	0.0
Lebanon	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0
Mexico	80.1	**
Nigeria	0.0	0.0
Pakistan	86.6	0.0
Republic of Moldova	0.0	0.0
Serbia	0.0	0.0
Syrian Arab Republic	0.0	0.0
Thailand	0.0	0.0
Trinidad and Tobago	0.0	0.0
Turkey	0.0	0.0
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.0	0.0
Zimbabwe	0.0	0.0

* For process use exemptions.

** For laboratory and analytical uses.

Country	HALON		
	In non-compliance with freeze (using 2002 data)	In non-compliance with 50% reduction (using 2005 data)	In non-compliance with 100% reduction (using 2010 data)
Antigua and Barbuda	0.0	0.0	0.0
Argentina	0.0	0.0	0.0
Bahamas	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0
Bangladesh	0.0	0.0	0.0
Bosnia and Herzegovina	0.0	0.0	0.0
Brazil	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0	0.0
China	0.0	0.0	0.0
Costa Rica	0.0	0.0	0.0
Croatia	0.0	0.0	0.0
Democratic People's Republic of Korea	0.0	0.0	0.0
Democratic Republic of the Congo	273.3	0.0	0.0
Ecuador	0.0	0.0	0.0
Ghana	0.0	0.0	0.0
India	0.0	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0	0.0
Iran (Islamic Republic of)	0.0	0.0	0.0
Kenya	0.0	0.0	0.0
Lebanon	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0
Mexico	22.7	0.0	0.0
Nigeria	126.8	0.0	0.0
Pakistan	2.8	0.0	0.0
Republic of Moldova	0.0	0.0	0.0
Serbia	0.0	0.0	0.0
Syrian Arab Republic	0.0	0.0	0.0
Thailand	0.0	0.0	0.0
Trinidad and Tobago	0.0	0.0	0.0
Turkey	0.0	0.0	0.0
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.0	0.0	0.0
Zimbabwe	0.0	0.0	0.0

Country	METHYL BROMIDE	
	In non-compliance with freeze (using 2002 data)	In non-compliance with 20% reduction (using 2005 data)
Antigua and Barbuda	0.0	0.0
Argentina	0.0	0.0
Bahamas	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0
Bangladesh	0.0	0.0
Bosnia and Herzegovina	8.3	0.0
Brazil	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0
China	0.0	0.0
Costa Rica	0.0	0.0
Croatia	0.0	0.0
Democratic People's Republic of Korea	0.0	0.0
Democratic Republic of the Congo	0.0	0.0
Ecuador	0.0	100.0
Ghana	0.0	0.0
India	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0
Iran (Islamic Republic of)	0.0	0.0
Kenya	0.0	0.0
Lebanon	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0
Mexico	0.0	0.0
Nigeria	0.0	0.0
Pakistan	0.0	0.0
Republic of Moldova	0.0	0.0
Serbia	0.0	0.0
Syrian Arab Republic	0.0	0.0
Thailand	287.5	0.0
Trinidad and Tobago	0.0	0.0
Turkey	0.0	0.0
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.0	0.0
Zimbabwe	0.0	0.0

Country	TCA		
	In non-compliance with freeze (using 2003 data)	In non-compliance with 30% reduction (using 2005 data)	In non-compliance with 70% reduction (using 2010 data)
Antigua and Barbuda	0.0	0.0	0.0
Argentina	0.0	0.0	0.0
Bahamas	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0
Bangladesh	0.0	0.0	0.0
Bosnia and Herzegovina	2.0	0.0	0.0
Brazil	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0	0.0
China	0.0	0.0	0.0
Costa Rica	0.0	0.0	0.0
Croatia	0.0	0.0	0.0
Democratic People's Republic of Korea	0.0	0.0	0.0
Democratic Republic of the Congo	0.0	0.7	0.0
Ecuador	1.5	0.0	0.0
Ghana	0.0	0.0	0.0
India	0.0	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0	0.0
Iran (Islamic Republic of)	378.1	0.0	0.0
Kenya	0.0	0.0	0.0
Lebanon	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0
Mexico	0.0	0.0	0.0
Nigeria	0.0	0.0	0.0
Pakistan	0.0	0.0	0.0
Republic of Moldova	0.0	0.0	0.0
Serbia	0.0	0.0	0.0
Syrian Arab Republic	0.0	0.0	0.0
Thailand	0.0	0.0	0.0
Trinidad and Tobago	0.0	0.0	0.0
Turkey	0.0	0.0	0.0
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.0	0.0	0.0
Zimbabwe	0.0	0.0	0.0

Annex III

Cost-effectiveness threshold values adopted at the 16th meeting of the Executive Committee in 1995

(c) Adopted the following sector and sub-sector cost-effectiveness threshold values to be applied to projects submitted to the Seventeenth Meeting;

Sector	US \$/kg ODP
AEROSOL	
Hydrocarbon	4.40
FOAM	
General	9.53
Flexible polyurethane	6.23
Integral skin	16.86
Polystyrene/polyethylene	8.22
Rigid polyurethane	7.83
HALON	
General	1.48
REFRIGERATION	
Commercial	15.21
Domestic	13.76
SOLVENT	
CFC-113	19.73
TCA	38.50

Source: UNEP/OzL.Pro/ExCom/16/20

Special funding window for LVC countries

(g) Agreed to reserve:

- (iii) US \$6,630,000 exclusively for allocation to projects from low-ODS-consuming countries. This amount would be in addition to any funds received as a result of approval of projects from low-ODS-consuming countries that qualified under the cost-effectiveness thresholds listed above;

Source: UNEP/OzL.Pro/ExCom/16/20

Special funding window for small and medium-sized enterprises adopted at the 25th meeting of the Executive Committee in 1998

Accordingly, the Executive Committee decided to include an allocation of US \$10 million from the resource allocation for 1999 for a funding window designed to facilitate pilot conversions of significant groups of small firms that met the following criteria:

- (a) Given the fact that SME projects for low-volume consuming countries are currently fully eligible, this window should apply only to group projects from countries with annual ODS consumption of 360 ODP tonnes or more;

- (b) Eligible group projects for this initial pilot programme should be in the aerosol or foam sectors only, and should include firms with annual ODS consumption not exceeding the following:

<u>Aerosols:</u>		20 ODP tonnes/yr.
<u>Foams:</u>	Flexible	25 ODP tonnes/yr.
	Extruded polyethylene/polystyrene	25 ODP tonnes/yr.
	Flexible integral skin	10 ODP tonnes/yr.
	Rigid polyurethane foams	10 ODP tonnes/yr.

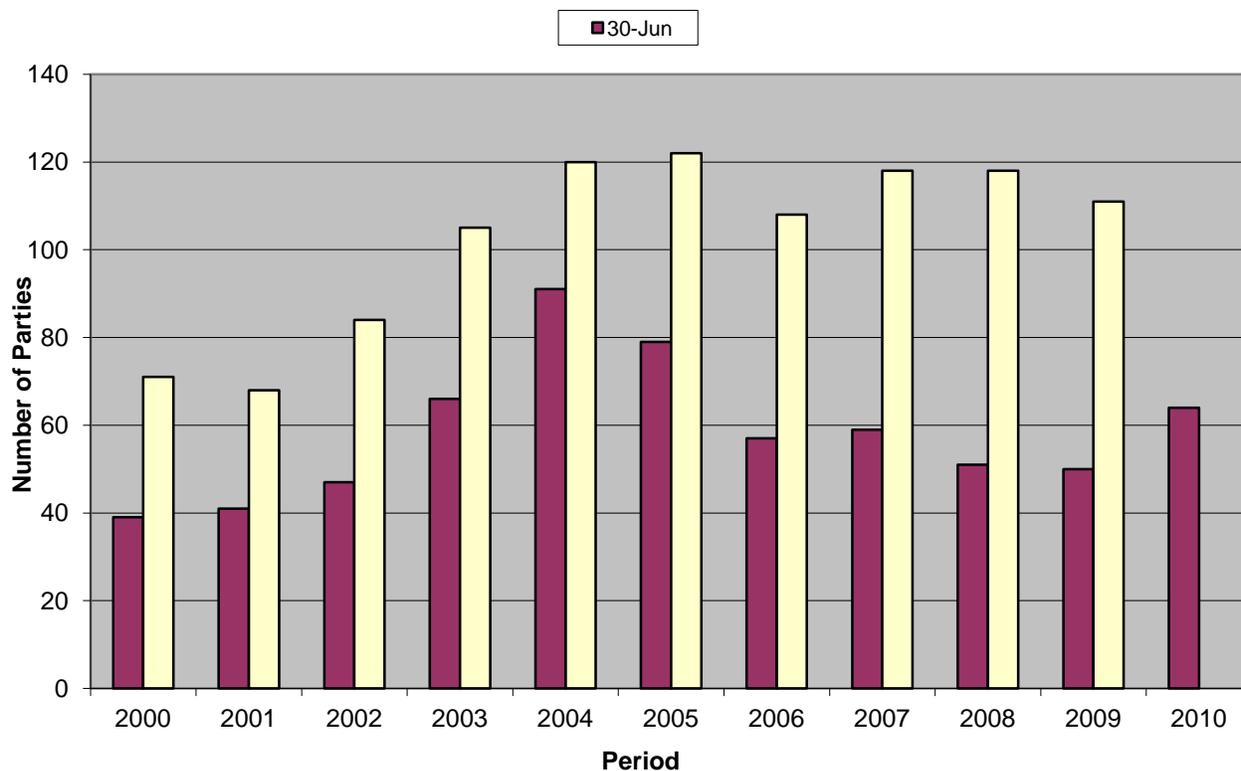
- (c) Group projects should be at a level of US \$1 million or less, and should have an overall cost-effectiveness of no more than 150 per cent of the level of the current cost-effectiveness thresholds for the relevant eligible subsectors in (b) above. Such group projects should use the most cost-effective technologies reasonably available, and should consider the possible use of centralized/group use of equipment and industrial rationalization;
- (d) The group project should be put forward with a government plan, including policies and regulations designed to ensure that the specific level of agreed reduction to be achieved was sustained;
- (e) No single country may apply for more than US \$1 million from this pilot funding window although projects from one country may cover more than one sector.

(Decision 25/56)

Source: UNEP/OzL.Pro/ExCom/25/68

Annex IV

ARTICLE 5 PARTIES REPORTING DATA WITHIN 6 AND 9 MONTHS



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
30-Jun	39	41	47	66	91	79	57	59	51	50	64
30-Sep	71	68	84	105	120	122	108	118	118	111	

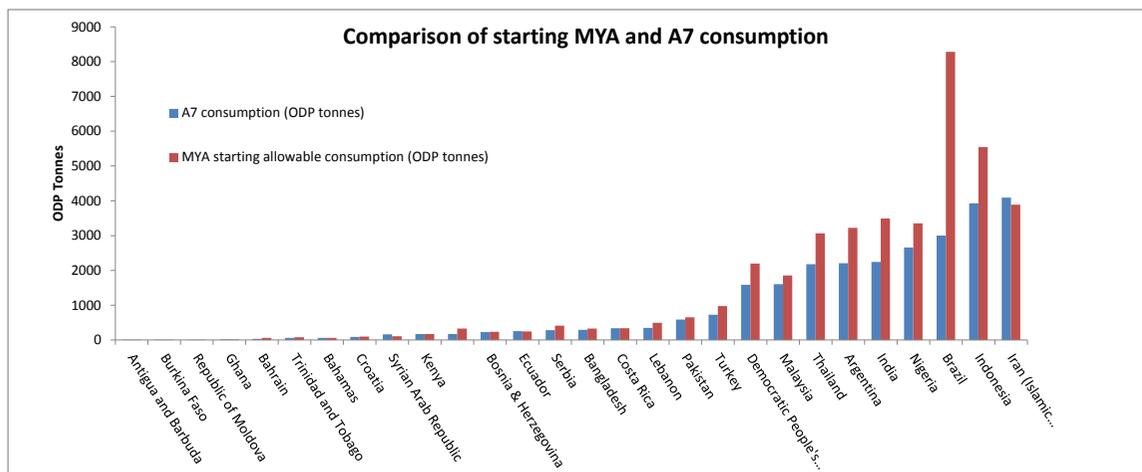
Source: Ozone Secretariat

Annex V
DELAYS IN SUBMISSION OF MYA FUNDING TRANCHES

Executive Committee meeting	MYA tranches due for submission	MYA tranches not submitted (total)	MYA tranches submitted	MYA tranches submitted but withdrawn	MYA tranches delayed (total)	MYA tranches delayed					Percentage delayed	Reasons for delay	MYA tranches	Government actions delayed	IA management and	Verification report problems	IA coordination problems	Other
						UNDP	UNEP	UNIDO	World Bank	Bilateral								
48	34	14	20	0	14	3	3	5	1	2	41.2	Pending verification report	5			5		
												Government delayed in signature of project document	4	4				
												IA problems of administrative nature	5		5			
49	17	4	13	0	4	0	0	2	1	1	23.5	Need to submit along with the companion UNDP project	1				1	
												Pending verification report	2			2		
												Awaiting clearance by the Gov.	1	1				
50	49	11	38	7	18	5	2	6	4	1	36.7	Milestones not achieved	4		4			
												Verification report problems	7			7		
												Grant agreement not signed	7	7				
51	38	16	22	0	16	5	5	3	2	1	42.1	Government actions delayed in adoption of necessary documents	6	6				
												UNEP and UNDP delayed development of administrative procedures for regional implementation	8		8			
												Awaiting the incorporation of the action plan that was recently approved by the Meeting of the Parties.	1		1			
												There was a delay in the travel of the consultant to undertake the verification audit.	1			1		
52	39	14	25	11	25	10	8	3	3	1	64.1	Low rate of expenditure/implementation	11		11			
												Verification report problems	3			3		
												Government actions delayed in adoption of necessary documents	11	11				
53	57	14	43	10	24	9	7	4	1	3	42.1	Delay in completion of planned activities	14		14			
												Government actions delayed in adoption of necessary documents	5	5				
												Verification report problems	2			2		
												Changes in the institutional arrangements at the NOU.	1	1				
												A7 data not reported	1	1				
												Info not provided	1	1				
54	53	27	26	1	28	13	10	2	1	2	66.0	Government actions delays in adoption of necessary documents	3	3				
												Low rate of expenditure/implementation	18		18			
												Verification report problems	6			6		
												Change of IA	1				1	
55	52	21	31	14	35	13	11	4	3	4	67.3	Low rate of expenditure/implementation	19		19			
												Late development of equipment specifications. Lack of coordination	2				2	
												Government actions delays in adoption of necessary documents	5	5				
												NOU restructuring	2	2				
												Verification report problems	6			6		
56	64	30	34	4	34	12	11	5	4	2	53.1	Low rate of expenditure/implementation	18		18			
												Government actions delays in adoption of necessary documents	5	5				
												NOU restructuring	2	2				
												Verification report problems	7			7		
												Agreement WP required to be amended	2		2			
57	90	32	58	7	39	7	13	12	6	1	43.3	Low rate of expenditure/implementation	24		24			
												Verification report problems	4			4		
												Government actions delayed	2	2				
												NOU restructuring	1	1				
												Lack of IA coordination	3				3	
												Late submission, unresolved issues	5		5			
58	75	50	25	2	52	9	22	9	7	5	69.3	Slow implementation, sufficient funds	25		25			
												Delay in signing agreement	14	14				
												Legislation is not in place	3	3				
												Institutional rearrangements	4	4				
												Verification report problems	3			3		
												Info not provided	3		3			
59	70	26	44	12	38	5	17	8	4	4	54.3	Low rate of expenditure/implementation	28		28			
												Licensing system is not in place	2	2				
												Delay in signing agreement	1	1				
												Verification report problems	5			5		
												Institutional changes	2	2				
60	55	30	25	0	30	5	16	4	3	2	54.5	Low rate of expenditure/implementation	23		23			
												Legislation is not in place	2	2				
												Verification report problems	5			5		
61	32	14	18	2	16	2	9	3	2	0	50	Low rate of expenditure/implementation	6		6			
												Info not provided	1		1			
												Delay in signing legal agreement	4	4				
												Verification report problems	2			2		
												NOU restructuring	1	1				
												Late legislation	1	1				
												Natural disaster	1				1	
62	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0							
63	5	1	4	0	1	0	0	0	1	0	20	Delay in signing legal agreement	1	1				
Total	659	304	370	70	374	98	134	70	43	29			373	92	215	58	6	2
Per cent of total		45.1			56.8	26.2	35.8	18.7	11.4	7.7				24.7	57.6	15.5	1.6	0.5

Annex VI
COMPARISON OF MYA CONSUMPTION IN THE STARTING YEAR AND ARTICLE 7 DATA IN THE SAME YEAR

Country	A7 consumption (ODP tonnes)	MYA starting allowable consumption (ODP tonnes)
Antigua and Barbuda	1.1	1.8
Burkina Faso	7.4	7.4
Republic of Moldova	9.2	11.0
Ghana	13.1	17.5
Bahrain	32.4	58.7
Trinidad and Tobago	62.5	77.0
Bahamas	63.0	66.0
Croatia	88.7	98.0
Syrian Arab Republic	165.1	105.0
Kenya	168.6	168.8
Democratic Republic of the Congo	170.7	332.8
Bosnia & Herzegovina	230.0	235.3
Ecuador	256.3	246.0
Serbia	282.8	410.0
Bangladesh	294.9	328.7
Costa Rica	337.3	342.0
Lebanon	347.0	499.0
Pakistan	589.1	650.0
Turkey	731.2	977.0
Democratic People's Republic of Korea	1,585.2	2,200.0
Malaysia	1,605.5	1,855.0
Thailand	2,177.3	3,066.0
Argentina	2,211.6	3,220.0
India	2,241.6	3,489.0
Nigeria	2,662.4	3,352.7
Brazil	3,000.6	8,280.0
Indonesia	3,925.5	5,546.0
Iran (Islamic Republic of)	4,088.8	3,889.4
China	22,207	24,480
Total	22,207	64,010
Increase MYA allowable consumption over A7 (%)		29.2



Annex VII
COMPARISON OF PHASE PLANNED (MYA MAXIMUM ALLOWABLE CONSUMPTION) AND PHASE-OUT ACHIEVED (ARTICLE 7 DATA)

Country	MYA	MYA approval	MYA allowable consumption and A7 data	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	Total	Per cent AC to A7 (%)	Percentage A7 in starting point	
Antigua and Barbuda	TPMP	2005	MYA AC								1.8	1.4	1.0	0.5	0.0	0.0	4.7	48.9	61.1	
			A7 data									1.1	1.1	0.0	0.1	0.0		2.3		
Argentina	NPP CFC	2004	MYA AC							3,220.0	2,047.0	1,997.0	686.0	636.0	586.0	0.0	9,172.0	68.1	68.7	
			A7 data								2,211.6	1,675.5	1,654.2	529.0	50.9	126.6		6,247.8		
Bahamas	TPMP	2001	MYA AC				66.0	58.0	48.0	36.0	25.0	14.0	0.0	0.0	0.0		247.0	74.4	95.5	
			A7 data				63.0	55.4	29.6	18.8	13.0	4.0	0.0	0.0	0.0	0.0		183.8		
Bahrain	TPMP	2006	MYA AC									58.7	20.3	20.3	20.3	0.0	119.7	57.9	55.2	
			A7 data										32.4	14.7	11.7	10.5		69.3		
Bangladesh	NPP ODS	2004	MYA AC							328.7	289.7	207.2	87.1	71.0	53.0	0.0	1,036.7	115.3	89.7	
			A7 data								294.9	263.0	196.2	154.9	158.3	127.6		1,194.9		
Bosnia and Herzegovina	NPP ODS	2003	MYA AC						235.3	167.0	102.1	33	3.0	0.0	0.0	0.0	540.4	98.5	97.7	
			A7 data							230.0	187.9	50.8	32.6	22.1	8.8	0.0	532.2			
Brazil	NPP CFC	2002	MYA AC					8,280.0	6,967.0	5,020.0	3,070.0	2,050.0	1,000.0	424.0	74.0	0.0	26,885.0	37.5	36.2	
			A7 data						3,000.6	3,224.3	1,870.5	967.2	376.8	305.3	284.3	46.9		10,075.9		
Burkina Faso	NPP CFC	2006	MYA AC									7.4	5.4	5.4	5.4	0.0	23.7	70.8	99.9	
			A7 data										7.4	5.2	4.2	0.0		16.8		
China	SPP halon	1998	Halon 1211	21,480.0	16,110.0	10,740.0	9,351.0	7,962.0	5,670.0	5,670.0	5,670.0	0.0						80.3	90.7	
			Halon 1301	3,000.0	3,000.0	3,000.0	3,000.0	1,500.0	1,500.0	1,500.0	1,500.0	1,000.0	1,000.0	1,000.0	1,000.0	1,000.0	0.0			
			Halon total	24,480.0	19,110	13,740.0	12,351.0	9,462.0	7,170.0	7,170.0	7,170.0	1,000.0	1,000.0	1,000.0	1,000.0	1,000.0	0.0	104,653.0		
			A7 data	22,207.0	18,602.0	14,780.0	10,409.0	6,604.2	4,959.2	2,238.9	4,516.5	161.0	594.5	977.3	985.9			87,035.5		
Costa Rica	SPP methyl bromide	2002	MYA AC					342.0	342.0	298.8	273.6	253.2	210.0	174.0	114.0	0.0	2,007.6	96.8	98.6	
			A7 data							337.3	288.2	258.0	251.3	238.1	212.4	190.6	166.9	1,942.8		
Croatia	TPMP	2003	MYA AC						98.0	98.0	65.0	21.9	21.9	21.9	21.9	0.0	348.6	70.8	90.5	
			A7 data							88.7	78.2	43.5	31.4	5.0	0.0	0.0		246.8		
Democratic People's Republic of Korea	SPP CTC	2003	MYA AC						2,200.0	2,200.0	192.8	92.8	77.8	37.8	0.0	0	4,801.2	82.8	72.1	
			A7 data							1,585.2	2,198.9	191.4	0.0	0.0	0.0		3,975.5			
Democratic Republic of the Congo	TPMP	2006	MYA AC									332.8	99.8	99.8	99.8	0.0	632.2	36.7	51.3	
			A7 data										170.7	48.9	8.6	4.0	0.0	232.2		
Ecuador	NPP CFC	2003	MYA AC						246.0	235.0	150.0	80.0	42.0	21.0	21.0	0.0	795.0	81.3	104.2	
			A7 data							256.3	147.4	132.5	63.0	28.3	8.2	10.4		646.1		
Ghana	TPMP	2006	MYA AC									17.5	5.3	5.3	5.3	0.0	33.5	61.8	74.9	
			A7 data										13.1	4.2	0.0	3.4		20.7		
Iran (Islamic Republic of)	NPP CFC	2003	MYA AC						3,889.4	3,889.4	2,269.2	965.6	578.7	328.4	132.7	0.0	12,053.4	96.4	105.1	
			A7 data							4,088.8	3,471.9	2,221.0	953.3	549.5	240.6	100.3		11,625.4		
India	SPP CFC	2004	MYA AC							3,489.0	2,266.0	1,560.0	964.0	417.0	273.0	0.0	8,969.0	107.4	64.2	
			A7 data								2,241.6	1,957.8	3,560.3	998.2	216.5	659.9		9,634.3		
Indonesia	SPP CFC	2004	MYA AC							5,546.0	3,880.0	2,331.0	1,122.0	30.0	30.0	0.0	12,939.0	52.1	70.8	
			A7 data								3,925.5	2,385.3	231.0	202.6	0.0	0.0		6,744.4		
Kenya	NPP CFC	2003	MYA AC						168.8	120.0	90.0	60	30.0	10.0	0.0	0.0	478.8	114.6	99.9	
			A7 data							168.6	131.7	160.6	57.7	22.7	7.5	0.0		548.8		
Lebanon	NPP CFC	2004	MYA AC							499.0	362.0	235.0	75.0	35.0	0.0		1,206.0	80.2	69.5	
			A7 data								347.0	287.3	224.4	74.5	33.8	0.0		967.0		
Malaysia	NPP ODS	2002	MYA AC					1,855.0	1,566.0	1,136.0	699.0	579.0	490.0	401.0	332.0	0.0	7,058.0	80.1	86.5	
			A7 data						1,605.5	1,174.4	1,128.5	668.3	564.2	234.2	173.7	105.2		5,654.0		

Country	MYA	MYA approval	MYA allowable consumption and A7 data	1998	1999	2000	2001	20002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	Total	Per cent AC to A7 (%)	Percentage A7 in starting point
Mexico	NPP PROD	2003	MYA AC						22,000.0	22,000.0	22,000.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66,000.0	33.2	39.5
			A7 data							8,694.0	8,044.0	5,201.0	0.0	0.0	0.7	0.0		21,939.7	
Nigeria	NPP CFC	2003	MYA AC						3,352.7	3,137.0	1,725.4	1,015.9	507.6	286.1	86.1	0.0	10,110.8	56.8	79.4
			A7 data							2,662.4	2,116.1	466.1	454.0	17.5	16.5	15.1		5,747.7	
Pakistan	SPP CTC	2003	MYA AC						650.0	389.3	61.9	42.0	32.0	15.0	0.0	0.0	1,190.2	128.7	90.6
			A7 data							589.1	752.4	148.5	41.8	0.0	0.0	0.0		1,531.8	
Republic of Moldova	TPMP	2007	MYA AC										11.0	11.0	11.0	0.0	33.0	27.9	83.6
			A7 data											9.2	0.0	0.0	0.0	9.2	
Serbia	NPP CFC	2004	MYA AC							410.0	392.0	268.0	125.0	85.0			1,280.0	56.1	69.0
			A7 data								282.8	52.1	233.8	53.5	76.7	19.2	0.0	718.1	
Syrian Arab Republic	SPP methyl bromide	2001	MYA AC				105.0	100.8	99.0	65.7	43.4	18.0	6.0	0.0			437.9	183.7	
			A7 data				165.1	152.7	128.7	113.6	91.4	64.8	45.0	27.0	16.2			804.5	
Thailand	NPP ODS	2002	MYA AC					3,066.0	2,777.0	2,291.0	1,364.0	1,121.0	912.0	704.0	496.0	0.0	12,731.0	61.5	71.0
			A7 data						2,177.3	1,857.0	1,358.3	1,259.9	453.7	385.6	190.3	141.1		7,823.2	
Trinidad and Tobago	TPMP	2003	MYA AC						77.0	77.0	34.1	34.1	0.0	0.0			222.2	53.4	81.2
			A7 data							62.5	35.0	18.3	2.9	0.0	0.0	0.0		118.7	
Turkey	NPP CFC	2001	MYA AC				977.0	909.0	534.0	316.0	150.0	0.0	0.0	0.0	0.0		2,886.0	78.4	74.8
			A7 data				731.2	698.9	440.9	257.6	132.8	0.2	0.0	0.0	0.1	0.0		2,261.7	

Annex VIII

FINANCIAL STATUS OF THE MYAs IN THE SAMPLE

Agreements	Total funds approved	Funds returned	Funds disbursed as of December 2010	Balance	Estimated disbursement in 2011 as of December 2010	Funds obligated as of December 2010	Difference between balance and funds obligated
Antigua and Barbuda CFC phase-out plan	97,300	0	0	97,300	97,300	97,300	0
Argentina CFC phase-out plan	7,360,850	0	4,245,682	3,115,168	287,000	678,846	2,436,322
Bahamas CFC phase-out plan	530,946	0	530,946	0	0	0	0
Bahrain CFC phase-out plan	617,500	0	352,322	265,178	234,742	50,079	215,099
Bangladesh ODS phase- out plan	1,173,925	0	484,320	689,605	319,914	424,726	264,879
Bosnia and Herzegovina ODS phase-out plan	862,161	0	482,961	379,200	125,000	26,020	353,180
Brazil CFC phase- out plan	26,700,000	0	22,538,321	4,161,679	998,803	0	4,161,679
Burkina Faso CFC phase-out plan	387,369	0	384,369	3,000	0	0	3,000
China domestic refrigeration	7,332,989	0	7,332,989	0		0	0
China foam	53,846,000	0	53,412,500	433,500	433,500	433,500	0
China halon	62,000,000	0	61,750,000	250,000	250,000	250,000	0
China production CFC	150,000,000	0	150,000,000	0	0	0	0
China tobacco	11,000,000	0	11,000,000	0		0	0
Costa Rica methyl bromide	4,845,283	0	4,178,116	667,167	160,120	0	667,167
Croatia CFC phase-out plan	379,254	0	370,896	8,358	5,000	8,358	0
Democratic People's Republic of Korea CTC phase-out plan	5,684,541	0	5,679,057	5,484	3,001	3,359	2,125
Democratic Republic of the Congo CFC phase-out plan	625,000	0	422,636	202,364	140,016	16,590	185,774
Ecuador CFC phase-out plan	1,667,626	0	1,202,287	465,339	428,155	203,793	261,546
Ghana CFC phase-out plan	344,894	0	344,894	0	0	0	0
India CFC phase-out plan	13,425,908	0	12,952,552	473,356	261,929	20,294	453,062
Indonesia ODS phase-out plan	20,644,837	0	20,343,463	301,374	139,739	0	301,374
Iran (Islamic Republic of) CFC phase-out plan	11,014,755	0	10,986,654	28,101	25,410	0	28,101
Kenya CFC phase-out plan	692,000	0	622,914	69,086	69,086		69,086
Lebanon CFC phase-out plan	2,091,420	0	2,085,164	6,256	5,005	0	6,256
Malaysia ODS phase-out plan	11,517,005	0	11,441,013	75,992	0	0	75,992
Mexico production CFC	31,849,437	0	31,804,171	45,266	45,000	45,266	0
Nigeria CFC phase-out plan	13,130,784	0	12,065,054	1,065,730	255,775	17,870	1,047,860

Agreements	Total funds approved	Funds returned	Funds disbursed as of December 2010	Balance	Estimated disbursement in 2011 as of December 2010	Funds obligated as of December 2010	Difference between balance and funds obligated
Pakistan CTC phase-out plan	2,745,665	-542	2,739,905	5,218	3,900	1,910	3,308
Republic of Moldova CFC phase-out plan	520,000	0	511,915	8,085	6,468	0	8,085
Serbia CFC phase-out plan	2,742,544	0	1,411,883	1,330,661	250,000	45,904	1,284,757
Syrian Arab Republic methyl bromide	1,084,139	-1,572	889,819	192,748	100,000	97,962	94,786
Thailand ODS phase-out plan	14,728,626	0	11,729,323	2,999,303	1,584,797	2,999,303	0
Trinidad and Tobago CFC phase-out plan	460,000	0	414,685	45,315	36,252	0	45,315
Turkey CFC phase-out plan	8,565,903	0	8,565,903	0	0	0	0
Venezuela (Bolivarian Republic of) CFC phase-out plan	6,112,189	0	5,238,735	873,454	520,000	508,769	364,685
Zimbabwe methyl bromide	3,724,970	0	3,724,970	0		0	0
Grand total	480,505,820	-2,114	462,240,419	18,263,286	6,785,913	5,929,849	12,333,437

Annex X INVOLVEMENT OF AGENCIES AND IMPLEMENTATION DELAY MULTI-AGENCY INVOLVEMENT																		
Country	Agency	Number of agencies	MYA sector	MYA subsector	48 th meeting submission delay decision	49 th meeting submission delay decision	50 th meeting submission delay decision	51 st meeting submission delay decision	52 nd meeting submission delay decision	53 rd meeting submission delay decision	54 th meeting submission delay decision	55 th meeting submission delay decision	56 th meeting submission delay decision	57 th meeting submission delay decision	58 th meeting submission delay decision	59 th meeting submission delay decision	60 th meeting submission delay decision	
Argentina	UNIDO	2	CFC phase-out plan		Pending verification report													
Bahrain	UNDP/UNEP	2	CFC phase-out plan									Lack of anticipated completion of first tranche activities (UNDP). Delay in signing the MOU and transferring funds due to change in training institute (UNEP).	Activities for the completion of the first tranche were not completed due to the delay in hiring a consultant and the associated delay with finalizing the specifications for the equipment order (UNDP). Continued delay in signing the MOU and transferring funds for training institute (UNEP).	The agreement has been signed and implementation is underway with phase 1 due to be completed in the first week of March 2009. The submission date for the second tranche will be coordinated among the agencies involved based on progress in the first tranche. It will be submitted to either the 58th or 59th meeting. Reasons for delays given to previous meetings were that activities in the first tranche had not been completed due to the delay in hiring a consultant and the associated delay finalizing the specifications for the equipment order (UNDP). Implementation has been slow. Reasons for this given at previous meetings include the continued delay in signing the MOU and transferring funds for a training institute (UNEP).	Sufficient funds from approved tranches (UNDP). Replacement of the Training Institute (UNEP).			
Bangladesh	UNDP/UNEP	2	ODS phase-out plan		Government delayed in signature of project document (UNDP). Government delayed in signature of project document (UNEP).	To accommodate time required to complete performance verification of the previous year (UNDP). To accommodate time required to complete performance verification of the previous year (UNEP).	There were inconsistencies in the verification audit and the draft annual plan provided to the Bank that need to be resolved (2005). Signature of the project document is still delayed. The NOU has indicated that the project should be signed by end of September (2006) (UNDP). Signature of the project document is still delayed. The NOU has indicated that the project should be signed by end of September (2005). Government delayed signature of project document (2006) (UNEP).	Tranche request pending signature of project document. UNDP Country Office confirmed that the matter was presented to the Steering Committee Meeting at the Ministry of Environment and Forest, and the project document has been cleared by the Planning Commission and now awaiting the Advisor's (of the Caretaker Government) signature. After the Advisor's signature, the project document will go to the final step of the government clearance process. UNDP Country Office expects that the process will not take longer than one month (UNDP). Waiting for signature of the Lead Agency's project document (UNEP).	Late project document signature, the need for revision to the plan, and sufficient funds from the first tranche for 2007 (UNDP). Late project document signature, the need for revision to the plan, and sufficient funds from the first tranche for 2007 (UNEP).	Tranches for 2005 and 2006 were submitted without verification reports and the 2007 tranche is expected to be submitted with the 2008 tranche after approval of 2005 and 2006 tranches (UNDP). Tranches for 2005 and 2006 were submitted without verification reports and the 2007 tranche is expected to be submitted with the 2008 tranche after approval of 2005 and 2006 tranches (UNEP).	The verification of the 2006 consumption and revision of the Action Plan have not been completed (UNDP). The verification of the 2006 consumption and revision of the Action Plan have not been completed (UNEP).		Delay was due to lack of significant disbursement on the first tranche due to in part the fact that no supplier provided a bid for the retrofitting equipment in the plan (UNDP). Delay was due to lack of significant disbursement on the first tranche due to in part the fact that no supplier provided a bid for the retrofitting equipment in the plan (UNEP).					
Brazil	UNDP/Germany	2	CFC phase-out plan															
Burkina Faso	Canada/UNEP	2	CFC phase-out plan															
China	UNIDO/Italy	2	Domestic refrigeration															
Democratic Republic of the Congo	UNDP/UNEP	2	CFC phase-out plan						Project document has not been signed (UNDP). Political situation in the country (UNEP).	Slow progress in implementing current work plan (UNDP). Slow progress in implementing current work plan (UNEP).	The request for second tranche was not submitted as the deliverables on the first tranche were not sufficiently advanced in implementation (UNDP). The request for second tranche was not submitted as the deliverables on the first tranche were not sufficiently advanced in implementation (UNEP).		Verification report not completed (UNDP). Verification report not completed (UNEP).					Low disbursements (UNDP). Insufficient progress made with respect to the implementation of the approved tranche due to structural and administrative changes in the Ministry (UNEP).

Country	Agency	Number of agencies	MYA sector	MYA subsector	48 th meeting submission delay decision	49 th meeting submission delay decision	50 th meeting submission delay decision	51 st meeting submission delay decision	52 nd meeting submission delay decision	53 rd meeting submission delay decision	54 th meeting submission delay decision	55 th meeting submission delay decision	56 th meeting submission delay decision	57 th meeting submission delay decision	58 th meeting submission delay decision	59 th meeting submission delay decision	60 th meeting submission delay decision
Ecuador	IBRD/UNEP/UNIDO	3	CFC phase-out plan		Delays regarding the management audit (IBRD).												
India	UNDP	1	CFC phase-out plan	Foam													
India	UNDP/UNIDO	2	CFC phase-out plan	Refrigeration manufacturing													
India	UNDP/UNEP/Germany/Switzerland	4	CFC phase-out plan	Refrigeration servicing						Verification was inadequate (UNDP). Verification was							
Indonesia	IBRD/UNDP	2	ODS phase-out plan	Aerosol													
Indonesia	IBRD	1	ODS phase-out plan	Foam						Verification was inadequate.							
Indonesia	IBRD	1	ODS phase-out plan	MAC													
Indonesia	UNDP	1	ODS phase-out plan	Refrigeration manufacturing						Verification was inadequate.							
Indonesia	UNDP	1	ODS phase-out plan	Refrigeration servicing													
Indonesia	UNIDO	1	ODS phase-out plan	Solvent													
Iran (Islamic Republic of)	Germany	1	CFC phase-out plan	Foam, MAC training, management													
Iran (Islamic Republic of)	France	1	CFC phase-out plan	MAC R&R													
Iran (Islamic Republic of)	UNDP	1	CFC phase-out plan	Refrigeration manufacturing													
Iran (Islamic Republic of)	UNIDO	1	CFC phase-out plan	Refrigeration servicing/assembly/solvents			The verification audit could not be completed on time. Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.			To be provided by UNIDO.							
Iran (Islamic Republic of)	UNEP	1	CFC phase-out plan	Regulations													
Nigeria	UNDP/UNIDO	2	CFC phase-out plan							Verification was inadequate (UNDP).							
Republic of Moldova	UNDP/UNEP	2	CFC phase-out plan														
Serbia	UNIDO/Sweden	2	CFC phase-out plan								Ongoing government restructurings and new institutional settings and the fact that the first tranche was not sufficiently advance in implementation (UNIDO).	Ongoing government restructuring and absence of ozone officer (UNIDO).				Aerosol and foam projects not yet completed (UNIDO).	

**INVOLVEMENT OF AGENCIES AND IMPLEMENTATION DELAY
SINGLE AGENCY INVOLVEMENT**

Country	Agency	MYA sector	MYA subsector	48 th meeting submission delay decision	49 th meeting submission delay decision	50 th meeting submission delay decision	51 st meeting submission delay decision	52 nd meeting submission delay decision	53 rd meeting submission delay decision	54 th meeting submission delay decision	55 th meeting submission delay decision	56 th meeting submission delay decision	57 th meeting submission delay decision	58 th meeting submission delay decision	59 th meeting submission delay decision	60 th meeting submission delay decision
Antigua and Barbuda	IBRD	CFC phase-out plan				Being transferred to UNIDO	The Grant Agreement is not yet in place.	Grant agreement has not been signed.	Awaiting signature of the grant agreement.	Grant agreement not signed.	Due to delays in signing of the grant agreement, terms and conditions of the agreement are being revisited by WB regional management.	Current delay due to the time elapsed since the approval, it was necessary to change the work plan. Implementation has begun with the funds approved in the first tranche and a verification audit is being conducted.	The grant agreement has been signed. However, due to the time elapsed since the approval of the agreement, the Bank indicated that it was necessary to change the work plan, begin implementation using the funds approved in the first tranche, and conduct a verification audit. The same reason for delay was given to previous meetings.	Due to the need to change the work plan, remaining funds from the first tranche, and the need to conduct a verification audit.	Due to non-advancement of funds for the Grant Agreement that funds on a reimbursement basis.	Funds not advance to NOU due to the financial crisis as per the reimbursement approach agreed in the signed grant agreement.
Bahamas	IBRD	CFC phase-out plan				The Grant Agreement is not in place										
Bosnia and Herzegovina	UNIDO	ODS phase-out plan				Government delayed signature of project document.	Lack of cooperation.									
China	IBRD	Foam				Milestone not achieved. Approval will be considered at the 51st meeting.										
China	IBRD	Halon														
China	IBRD	Production CFC														
China	UNIDO	Tobacco														
Costa Rica	UNDP	Methyl bromide					Delay in submission of 2004 tranche as a result of late start of sector plan, disbursement schedules need to be adjusted. 2004 tranche to be requested at 49th meeting of the Executive Committee and 2006 tranche to be requested at 55th meeting of the Executive Committee.				Slow progress in implementing current tranche.	Continued implementing the first tranche with the delay due to hiring a new project coordinator.				
Democratic People's Republic of Korea	UNIDO	CFC phase-out plan														
Ghana	UNDP	CFC phase-out plan														

Country	Agency	Number of agencies	MYA sector	MYA subsector	48 th meeting submission delay decision	49 th meeting submission delay decision	50 th meeting submission delay decision	51 st meeting submission delay decision	52 nd meeting submission delay decision	53 rd meeting submission delay decision	54 th meeting submission delay decision	55 th meeting submission delay decision	56 th meeting submission delay decision	57 th meeting submission delay decision	58 th meeting submission delay decision	59 th meeting submission delay decision	60 th meeting submission delay decision
Kenya	France		CFC phase-out plan				Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.	Submitted to the 48th meeting but withdrawn at request of Secretariat.
Mexico	UNIDO		Production CFC														
Pakistan	UNIDO		CTC phase-out plan				Verification was inadequate and there were compliance issues.	Waiting for incorporation of action plan that was recently approved by the Meeting of the Parties.	Verification report has not been completed.	Verification was inadequate.							
Syrian Arab Republic	UNIDO		Methyl bromide														
Thailand	IBRD		ODS phase-out plan												Not provided.	More time needed to plan activities for the final tranche.	
Trinidad and Tobago	UNDP		CFC phase-out plan														
Turkey	IBRD		CFC phase-out plan										To be provided.	The need to establish alternative working arrangements (now that the Turkey ODS umbrella project is closed) to ensure that the verification and reporting exercises can be carried out with the full support of all the parties. This is the same as the reason given to the last meeting. The tranche is expected to be submitted to the 58th meeting.	Due to slow level of implementation of existing tranche and lack of verification report	Due to lack of verification report.	Verification audits (2007 and 2008) not completed and annual programme incomplete.
Venezuela (Bolivarian Republic of)	UNIDO		CFC phase-out plan		Pending verification report		Previous tranche not released prior to the submission of the current request and verification report not received in time.				Due to possible transfer of activities from the World Bank to UNIDO, the Government of Bolivarian Republic of Venezuela has decided to postpone submission of the tranche.	Pending government decision on responsibility for the chiller component.	Incomplete verification report and potential compliance issue.				
Zimbabwe	UNIDO		Methyl bromide														

Annex XI

DATES OF INTRODUCTION OF LICENSING AND PERMITS SYSTEMS AND LEGISLATION BANNING IMPORT OF USED CFC REFRIGERATION EQUIPMENT

Country	MYA type	Date of MYA	Date of acceding Montreal Amendment (MA)	Date of introduction of licensing or permit system on import of ODS	Duration between MYA approval and introduction of licensing import system (years) (5-3)	Duration between acceding MA and introduction of licensing or permit import system (years) (5-4)	Date of introduction of legislation banning import of used CFC refrigeration equipment	Duration between MYA approval and introduction of legislation banning import of used CFC refrigeration equipment (years) (8-3)
Antigua Barbuda	TPMP	2004.12	2000.02.15	1999.01.10	-5	-1	2010.01.01	6
Argentina	NPP CFC	2004.04	2001.02.15	Date not known			Not adopted	
Bahamas	TPMP	2001.12	2005.03.16	2006.01.02	5	1	2006.01.01	5
Bahrain	TPMP	2006.11	2001.01.13	1999.01.01	-7	-2	1999.01.01	-7
Bangladesh	NPP CFC	2004.04	2001.07.27	2005.05.01	1	4	2005.01.05	1
Bosnia and Herzegovina	NPP ODS	2003.12	2003.08.11	2007.05.15	4	4	2007.01.07	4
Brazil	NPP CFC	2002.04	2004.06.30	Date not known			2000.09.14	-2
Burkina Faso	NPP CFC	2006.12	2002.11.11	1997.01.01 2006.01.01 (Permits)	0	4	2006.01.01	0
China	SPP CFC	2002.11	2010.05.19	2000.01.01	-2	-10	2007.01.01	5
Costa Rica	SPP MB	2001.12	2005.12.01	1992.01.01	-9	-7	Not adopted	
Croatia	TPMP	2003.04	2000.08.09	1999.01.30	-4	-1	1999.01.07	-4
Democratic People's Republic of Korea	SPP CTC	2003.12	2001.12.13	2000.01.02	-3	-1	2007.01.01.	4
Democratic Republic of the Congo	TPMP	2006.07	2001.10.19	2004.01.01	-2	3	2004.01.01	-2
Ecuador	NPP CFC	2003.12	2007.16.02	2004.05.27	1	-3	2003.08.04	0
Ghana	TPMP	2006.11	2005.08.08	1995.01.01	-11	-10	2010.01.01	4
India	SPP CFC	2004.04	2003.03.03	2000.07.19	-4	-3	2003.01.01	-1
Indonesia	SPP CFC	2002.11	2006.01.26	Date not known			Date not known	
Iran (Islamic Republic of)	NPP CFC	2003.12	2001.10.17	2003.05.17	0	2	2003.07.14	0
Kenya	NPP CFC	2004.12	2000.07.12	2007.05.31	3	7	2003.07.14	-1
Lebanon	NPP CFC	2004.04	2000.07.31	2003.01.01	-1	3	2005.06.30	1
Malaysia	NPP ODS	2001.12	2001.10.26	1999.01.01	-2	-2	2000.01.01	-1
Mexico	NPP Prod	2004.07	2006.07.28	2006.01.01	2	0	Not adopted	
Nigeria	NPP CFC	2002.11	2001.09.27	N.A.			Date not known	
Pakistan	SPP CTC	2003.12	2005.09.02	2000.01.08	-3	-5	Not adopted	
Republic of Moldova	TPMP	2007.07	2005.05.24	1998.01.01	-9	-7	2002.01.01	-5
Serbia	NPP CFC	2004.07	2005.03.22	1998.01.01	-6	-7	2004.01.01	0
Syrian Arab Republic	SPP MB	2001.07	1999.11.30	1999.01.01	-2	0	Date not known	
Thailand	NPP ODS	2001.12	2003.06.23	1989.01.12	-12	-14	1997.01.04	-4
Trinidad and Tobago	TPMP	2003.07	1999.06.10	1999.01.01	-4	0	2008.01.01	5
Turkey	NPP CFC	2001.12	2003.10.24	1993.01.01 License 1997.01.07 Permits	-4	-6	2000.01.01	-1
Venezuela (Bolivarian Republic of)	NPP CFC	2004.04	2002.05.13	2006. 03	2	4	n.a.	
Zimbabwe	TPMP		Not yet	Date not known				

Annex XII

PRICES OF CFCs AND THEIR ALTERNATIVES (US \$/KG)

ODS	2005	2006	2007	2008	2009	2010
CFC-11	7.09	9.67	10.05	11.42	12.3	20.85
HCFC-141b			3.87	6.66	5	6.58
CFC-12	8.98	10.95	12.81	11.52	10.84	11.65
HFC-134a	12.21	13.16	12.44	11.37	12.52	17.23

Annex XIII

EXAMPLES OF INSTITUTIONAL SET UP IN THE IMPLEMENTATION OF MYAS

UNDP

Bangladesh's national phase-out plan (NPP)

1. The Project Implementation and Monitoring Unit (PIMU) is in charge of the implementation of the NPP in Bangladesh. The budget of the PIMU (US \$365,000) is part of the overall NPP budget of US \$2,090,000. It includes salaries for a project coordinator and five support staff for seven years, the cost of an international consultant, travel and office equipment. UNDP submitted the project document for review by the Government of Bangladesh in August 2004. The Government review process took several years. One of the issues was that one department in the government did not agree with the staffing of the PIMU as stated in the project document. The project document was signed in March 2007 only. Recruitment of project staff was completed in July 2009. It was difficult to identify suitably qualified candidates for some of the positions in the PIMU which resulted in a lengthy recruitment process. The planned date of completion of NPP is September 2011. The actual duration of the operation of the PIMU had to be substantially changed as compared to the initial plan.

National phase-out plan (NPP) in Brazil

The NPP in Brazil established a PIMU to support the Government in implementing planned activities. In addition, the PIMU is of public awareness activities and of assisting the Government's ozone unit, PROZON. The PROZON is the Brazilian Government National Coordinating Committee for all activities related to Ozone Layer Protection and includes representatives of seven ministries. It is responsible for monitoring; preparing the annual work plans and progress reports for the implementation of the NPP, in accordance with Executive Committee's requirements; updating the consumption data in the end-user sector; preparing a revised strategy; and accounting for project expenditures. The proposed overall budget of the Brazilian NPP was US \$42.5 million, including the budget of PIMU of US \$2.7 million representing 6.3 per cent of the overall budget. The project document did not comprise any details on the number and qualification of PIMU staff and other costs justifying the budget. The Executive Committee approved a budget of US \$26.7 million. The budget and actual cost of PIMU as well as its staffing are not known.

UNIDO

Argentina's national phase-out plan (NPP)

In Argentina, the Government, assisted by UNIDO, carried out the overall project management. The Project Management Unit (PMU) managed the implementation of the phase-out plan in the refrigeration sector. The Government designated the PMU coordinator. The Ozone Office was responsible for tracking the promulgation and enforcement of policy and legislation. In addition, it assisted UNIDO with the preparation of annual implementation plans and progress report to the Committee. Teams of experts designated by provincial governments (environmental and industry departments), customs offices, education and training institutions and industries dealt with the management at the regional level. Similar implementation and management teams had been organized in Buenos Aires, Rosario, Mendoza, Mar del Plata as well as in their suburbs. The budget of the project management and technical support (MTS) component is US \$667,350, about 9 per cent of the total budget of the NPP. About 52 per cent of the cost of the MTS component accounts for fees of personnel in the central and regional coordination offices. The planned date for the completion of the NPP in Argentina is December 2011.

Terminal phase-out management plan (TPMP) in Croatia

The Croatia TPMP project implemented by UNIDO shares some interesting lessons learned on the advantages and disadvantages of outsourcing the function of the PMU in the terminal CFC management plan. The disadvantages of outsourcing were reflected in the reluctance of the outsourced PMU to add new tasks to or change its work plan from the initial Terms of Reference. The advantage of the outsourced system was that the PMU was keen to finalize the planned activities in order to receive the corresponding payment; this meant that the planned activities were, to a large extent, timely executed.

The Democratic Peoples' Republic of Korea: CTC phase-out sector plan

2. The implementation of the carbon tetrachloride (CTC) phase-out sector plan (the "Plan") in the Democratic People's Republic of Korea required a different approach. CTC was used as a solvent cleaning, process and fumigation agent. The Plan's objectives were to achieve complete, sustainable and cost-effective phase-out of CTC by 31 December 2007. The Plan implementation required a strong investment component. The overall management of the Plan was carried out by UNIDO, an agency with great experience in dealing with the respective technology. The Government provided the necessary assistance. The National Coordinating Committee for Environment (NCCE) is a leading coordinating body. NCCE is composed of representatives from various ministries including Ministry of the Land and Environment Protection, Ministry of Chemical Industry, the State Planning Committee, Academy of Sciences and so on. NCCE is chaired by the vice-minister of the Ministry of Foreign Affairs. The NOU was set up under NCCE in 1997. It has seven staff members involved in the daily administration and management for the implementation of the Montreal Protocol, data collection, regulatory actions, coordination, monitoring, and recommendations on the policy issues. The overall management of the Plan was carried out by UNIDO with the assistance of the Government. The local management team includes a coordinator from the Ozone Cell designated by the Government and representatives and experts from the implementing/executing ministries and the support infrastructure

3. The policy and management support component of the phase-out plan included the following activities: management and coordination of various government policy actions relative to each sub-sector; establishment of a policy development and enforcement programme; development and implementation of training, awareness and capacity-building activities for key government departments, legislators, decision-makers and other institutional stakeholders; preparation of the implementation plan including determining the sequence of enterprise participation in the projects; verification and certification of CTC phase-out in completed projects within the Plan through plant visits and performance auditing; and establishment and operation of a reporting system of use of substitutes by enterprises.

4. The budget of the policy and management support component included cost of personnel, communication, transport, and miscellaneous expenses amounting to US \$102,000 representing 2.9 per cent of the total SPP budget of US \$3.5 million. The Plan was completed in December 2010.

The World Bank

Terminal phase-out management plans (TPMPs) in Antigua and Barbuda and the Bahamas

5. The World Bank's institutional arrangements had some difficulties in the implementation of two TPMPs in Antigua and Barbuda, and the Bahamas. The grant agreement for TPMP in Antigua and Barbuda had been discussed between the World Bank and the Government for 50 months. Eventually, the grant agreement was effective in February 2009, and was based on a streamlined implementation approach. The Government was required to advance payments. Reimbursement was approved once expenditures were audited. Due to the global financial crisis, the Government of Antigua and Barbuda had serious budget constraints which precluded providing advancements to the National Ozone Unit for

the implementation of planned phase-out activities. The World Bank undertook certain remedial actions. The implementation of the TPMP in Antigua and Barbuda experienced serious delays and spilled over to 2011. The planned date of TPMP completion is December 2011. It took 24 months to make effective the grant agreement in the Bahamas.

Annex XIV

LIST OF COUNTRIES TO BE VISITED DURING PHASE II OF THE EVALUATION

1. Argentina
2. Bangladesh
3. Brazil
4. Burkina Faso
5. China
6. Costa Rica
7. India
8. Indonesia
9. Kenya
10. Moldova
11. Turkey

Annex XV

ISSUES FOR INVESTIGATION DURING PHASE II OF THE EVALUATION

1. The second phase of the evaluation consists of ten case studies. Information collected during field visits and findings from the desk study will be included in a synthesis report for consideration by the Executive Committee.
2. Phase II of the evaluation will undertake a more detailed investigation at the field level. The key questions for this second phase will focus on MYA implementation and on sustainability of MYA results with regard to the implementation of HPMPs.
3. In addition, the desk study identified some specific issues that will be addressed during the field visits. Following are some of these issues:
 - (a) Cooperation and coordination among national and international institutions;
 - (b) Reasons that lead to discrepancies in estimated and actual ODS consumption in the starting year in some Article 5 countries;
 - (c) The availability and skills of trained technicians in Article 5 countries who could contribute to the achievement of HPMP objectives;
 - (d) The effectiveness of incentive schemes as a potential mechanism for HCFC phase-out under HPMPs;
 - (e) Issues related to the implementation and functioning of licensing and permit systems;
 - (f) The cooperation between customs and other agencies as well as existing enforcement and deterrence systems;
 - (g) Issues related to regulatory procedures for ODS data collection;
 - (h) Communication and awareness strategies that would facilitate timely HCFC phase-out.
